وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-

بة العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير **ميدان : علوم اقتصادية ،تجارية والتسيير**

قسم: علوم مالية ومحاسبة **شعبة : علوم مالية ومحاسبة**

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بصديق أمينة

بلقندوز شهيناز

تحت عنوان:

القوائم المالية السنوية والمرحلية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

أ.عزيرو رشيدة	أستاذة محاضر أ	جامعة ابن خلدون تيارت	رئيسا
أ.روتال عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفا ومقررا
أ.ظريف فاطمة	أستاذة محاضر ب	جامعة ابن خلدون تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي

(والدي العزيز **عبد القادر**)

إلى من بـــــها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القـــــلب المعطاء

(والدتي الحـبيـبة **بلهوا ري جميلة**)

إلى من بذلوا جهدًا في مساعدتي وكانوا خيرَ سندٍ

إخوتي (**لخضر ،خالد،حياة ،عبد الوهاب**)

إلى أسرتي إلى أصدقائي وزملائي....

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية.....

إلى صديقتي وأختي **" بصديق أمينة "** وفقها الله

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل، الذي أسال الله تعالى أن يتقبله خالصًا...

بلقندوز شهيناز

اهداء

إلى النور الذي أنار دربي و السراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا والذي بذل جهد السنين من اجل أن اعتلي سلالم النجاح **(أبي الحنون)**

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها،ومن علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه،وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي **(أمي الحنونة)**

إلى المحبة التي لا تنتهي،إلى من شاركتهم كل حياتي ،انتم جوهرتي الثمينة وكنزي الغالي حماكم الله إخوتي **(سيد احمد ،نجاة،علي،نرجس،محمد)** ولكل أولادهم الأعزاء

إلي الوالدين العزيزين الذين منحو لي اسما ثانيا **"بن عطية"** وكل العائلة

إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه فكان السند والعطاء قدم لي الكثير في صورة من صبر،وأمل ، محبة،لن أقول شكرا بل سأعيش الشكر معك دائما **(زوجي بن عطية عبد القادر)**

إلى أبنائي الأعزاء انتم أعظم هدية في حياتي ومصدر إلهامي الأبدي وملئتم قلبي بالفخر والسعادة،كنتم دائمًا السبب وراء تحفيزي للعمل بجد والسعي نحو التميز.**(نجلاء،إيناس،مؤيد)**

والى من قاسمتني ثمار هذا العمل **" بلقندوز شهيناز "**.

إلي كل من يدرس معي ويعمل معي لكم مني ألف شكر علي دعمكم.

كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

بصديق امينة

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فالحمد لله أوله و أخره.

و لايسعنا و نحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل، إلا أن نتقدم بشكرنا و تقديرنا إلى الأستاذ القدير **"روتال عبد القادر"**

على قبوله الإشراف على هذا العمل، و الذي لم يبخل علينا بإرشاداته و نصائحه و توجيهاته السديدة، و كذا حرصه الدائم لإتمام هذا العمل.

كما لايفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، الذين قبلوا تقييم هذا العمل، وما تكبدوه من عناء في قراءة هذه المذكرة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

كما نتوجه بالشكر لعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون من أساتذة و ادارين، وكذا عمال المكتبة للجامعة.

وأخيرا نسدي عبارات العرفان إلى كل زملائنا، و إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

قائمة الجداول والأشكال والمختصرات

قائمة الجداول والاشكال والمختصرات

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01– 01	أوجه الاختلاف بين التحليل الأساسي والتحليل الفني	37–38
01– 02	توزيع درجات الموافقة لمقياس(Likert)	58
02– 02	جدول درجات الموافقة.	58
03– 02	محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور.	59
04– 02	عينة الدراسة وعدد لاستمارات الموزعة والمسترجعة.	63
05– 02	توزيع العينة حسب الجنس	64
06– 02	توزيع العينة حسب العمر	65
07– 02	توزيع العينة حسب المستوى العلمي.	66
08– 02	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.	67
09– 02	اختيار عينة قصدية	69
10– 02	محاور الاستبيان و عدد الفقرات	70
11– 02	معاملات الارتباط لعبارات مقياس جودة المعلومات المحاسبية بالدرجة الكلية	71
12– 02	معامل ألفا كرونباخ (جودة المعلومات المحاسبية)	71
13– 02	معاملات الارتباط لعبارات مقياس الإفصاح المحاسبي بالدرجة الكلية	72
14– 02	معامل الفاكرونباخ (الإفصاح المحاسبي)	73
15– 02	توزيع عينة الدراسة الأساسية	74
16– 02	معامل الارتباط بين المتغيرين	75

17– 02	اختبار اعتدالية التوزيع	76
18– 02	معاملا ت التحديد	76
19– 02	تحليل التباين	76
20– 02	نتائج اختبار معاملات الانحدار	77

قائمة الأشكال :

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	الصفحة
01	أنموذج الدراسة	ج
01–01	محتويات التقارير المالية	04
02 – 01	مكونات القوائم المالية.	06
03 – 01	أقسام أسواق الأوراق المالية	26
04– 01	التحلـيل الفني	35
05– 01	التحلـيل الأساسي	36
01– 02	توزيع العينة حسب الجنس	65
02– 02	توزيع العينة حسب العمر	66
03– 02	توزيع العينة حسب المستوى العلمي.	67
04– 02	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	68
05– 02	شكل النموذج SCATTER PLOT	78

قائمة الجداول والاشكال والمختصرات

قائمة المختصرات:

رمز المختصر	الترجمة باللغة الأجنبية	الترجمة باللغة العربية
SPSS	Statistical Package for the SPSS Social Sciences	برنامج الحزمة الإحصائية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الابلاغ المالي
BEA	National Bank of Algeria	البنك الخارجي الجزائري
BNA	Foreign Bank of Algeria	البنك الوطني الجزائري

الفهرس

الفهرس

إهداء.....

كلمة شكر .....

الفهرس.....

قائمة الاشكال.....

قائمة الجداول.....

قائمة الملاحق.....

قائمة المختصرات.....

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: عموميات القوائم المالية 2

تمهيد: 2

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية. 3

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية. 3

المطلب الثاني: إعداد القوائم المالية السنوية. 11

المطلب الثالث :القوائم المالية المرحلية..... 17

المبحث الثاني: اتخاذ قرار الاستثمار المالي. 19

المطلب الأول: عموميات السوق المالية..... 19

المطلب الثاني: ماهية أسواق الأوراق المالية. 27

المطلب الثالث :التحليل الأساسي و التحليل الفني للأوراق المالية. 33

المبحث الثالث: مساهمة القوائم المالية في ترشيد الاستثمار المالي. **39**

المطلب الأول:دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار. 39

الفهرس

المطلب الثاني:دور الإفصاح في اتخاذ القرار. 47

خلاصة: 54

الفصل الثاني : دراسة ميدانية 56

تمهيد : 56

المبحث الأول: منهجية الدراسة العملية. 57

المطلب الأول :أدوات ووسائل الدراسة العملية. 57

المطلب الثاني: كيفية تصميم استمارة الاستبيان 59

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان **64**

المطلب الأول:التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة 64

المطلب الثاني :عرض وتفسير ومناقشة النتائج 74

خلاصة : 79

خاتمة: 80

المستخلص: 113

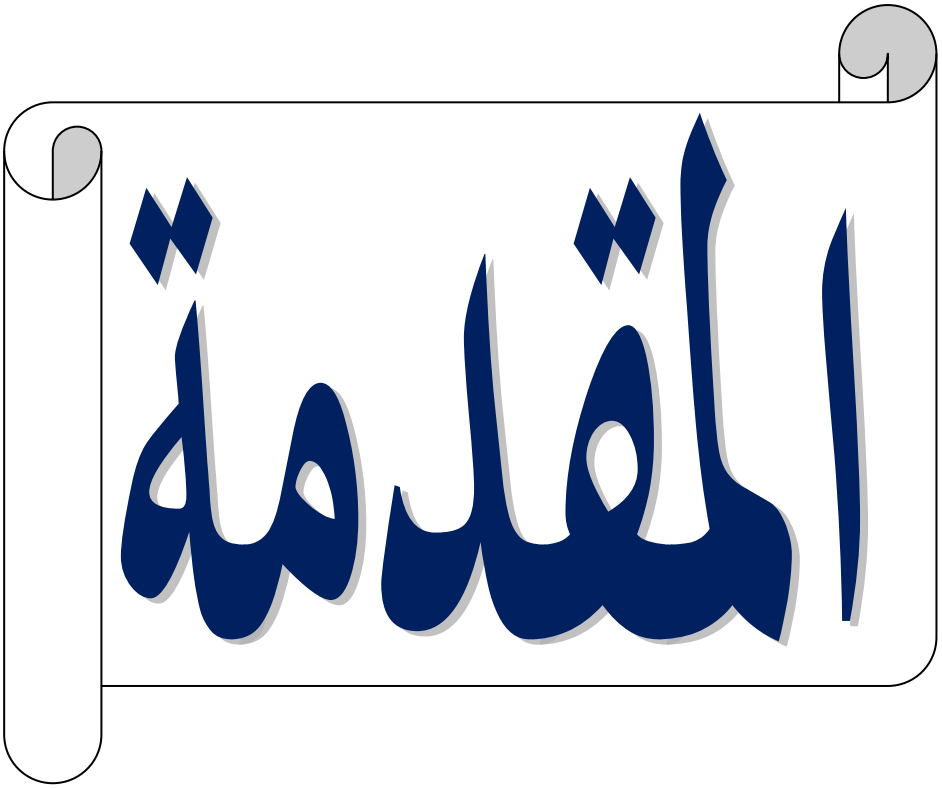
المقدمة

يعيش العالم تطورات هائلة في مختلف المجالات، ولقد سايرت المحاسبة تلك التطورات و خرجت عن الاتجاهات التقليدية المعروفة بمسك الدفاتر و أصبحت نشاط خدمي يهتم بتوفير و تقديم المعلومة كاملة، قانونية، شفافية حيث كان دور المحاسبة في بداية نشأتها يقتصر على عرض المعلومات للملاك بهدف إعطاءها الفرصة لمراقبة وتقييم أداء الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية التي وضعت تحت تصرفها، أما حديثا فقد اتسع مجال الدور الذي رؤوس الأموال من جهات خارجية في شكل قروض الائتمان تجاري، وحتى تتم هذه العمليات باستمرار يكون لزاما على تلك الوحدات أن تقدم المعلومات بالنوعية اللازمة التي تعزز العلاقة والارتباط بينهما وبين مختلف المتعاملين الاقتصاديين ، غير قد لا يكفي إذا لم تتوفر الأطر القانونية التي تنظم و تضبط الممارسات المحاسبية .

حيث شهد العالم خلال العقود الماضية تغيرات جذرية على المستويين الاقتصادي والمالي ، وتمثلت أساسا في عولمة أسواق رأس المال ونمو الشركات متعددة الجنسيات، وما صاحب ذلك من توسيع لقاعدة المستخدمين و تنوع جنسياتهم، وبروز أهمية وجود قوائم مالية تحتوي معلومات قادرة على تخطي حدود الدولة ، وتكون مقروءة ومفهومه .إذ أنها تعتبر من أكثر التقارير المحاسبية كما أنها المصدر الرئيسي للمعلومات التي تحتاجه الأطراف الخارجية في الوحدة الاقتصادية، وقد ظهر مفهومه لهؤلاء المستخدمين .إذ أنها تعتبر من أكثر التقارير المحاسبية أهمية ، كما أنها المصدر الرئيسي التي تحتاجه الأطراف الخارجية عن الوحدة الاقتصادية ، وقد ظهر مفهوم الاستعمال العام للقوائم المالية الذي يقوم على أساس أن كل الأطراف الداخلية والخارجية تجد حاجاتها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

و نظرا للدور الذي تلعبه القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة إلا أن هناك عوامل تؤثر على جودتها إما بالإيجاب أو بالسلب، فيمكن لهذه العوامل أن تعطي قوائم صحيحة خالية من التلاعب والغش يستفيد منها مستخدمو القوائم في اتخاذ القرارات.

❖ إشكالية البحث:

يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:**كيف تساهم القوائم المالية السنوية والمرحلية في ترشيد اتخاذ قرارات الاستثمار المالي ؟**

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وكيف تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
- ✓ ما هو الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وكيف تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

❖ فرضيات الدراسة :

وكإجابة أولية للإشكالية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- مامدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية على اتخاذ قرار استثمار المالي؛
- هل الإفصاح المحاسبي يلعب دورًا هاما في اتخاذ قرار استثمار المالي.

❖ أهمية البحث:

تتجسد هذه الدراسة من أهمية القوائم المالية ،لأنها أساسا جوهريا وهاما يعتمد عليها متخذ القرار في ترشيد قرارات السليمة ، و بالتالي الحصول على معلومات تتميز بخصائص نوعية لتحقيق الجودة في القوائم المالية مما يزيد من درجة الثقة و الإفصاح وفق ما تدعوا إليه.حيث أن زيادة فعالية وكفاءة الإفصاح المحاسبي يؤثر على مستخدمي هذه القوائم المالية ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتكون إضافة علمية تبحث في بيان الدور الذي تأدية القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثماري.

❖ أهداف البحث:

إن لهذا الموضوع عدة أهداف وهي كما يلي:

- توضيح أهمية القوائم المالية السنوية والمرحلية للشركات والمؤسسات المالية؛
- دراسة المكونات الرئيسية للقوائم المالية، مثل القائمة الدخل الشاملة، والميزانية العمومية، والتدفقات النقدية؛
- إبراز دور جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية السنوية و المرحلية في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي.
- توضيح علاقة الإفصاح المحاسبي الذي تتضمنه القوائم المالية في عملية اتخاذ قرارات استثمار المالي.

❖ مبررات اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

الدوافع الذاتية :

- تخصصنا في مجال المحاسبة كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع.
- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة موضوع القوائم المالية.

الدوافع موضوعية:

- القوائم المالية السنوية والمرحلية تساهم في تعزيز مستوى الشفافية والثقة فيما يتعلق بالأداء المالي للمؤسسات.
- دراسة دور هذه القوائم يمكنها تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف المالية وتقديم صورة أكثر وضوحًا للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين.
- القوائم المالية توفر معلومات مالية حيوية عن الأداء المالي والوضع المالي للشركات والمؤسسات. دراسة هذه القوائم وفهمها بشكل صحيح يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ومستنيرة.
- إبراز دور جودة المعلومات المحاسبية بالقرارات الاستثمارية المتخذة.

❖ **المنهج المتبع:**

للإجابة على الإشكالية موضع الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي ، التحليلي:

✓ **المنهج الوصفي** : من خلال الجانب النظري بالتطرق للكتب ودراسات و الرسائل التي لها علاقة بالموضوع وكذلك على التقارير والقوائم المالية المنشورة في الصحف والمجلات و المواقع الالكترونية .

✓ **المنهج التحليلي**: قمنا باستخدامه لتحليل نتائج استبيان والذي نستخدمه في استخلاص واستنباط أهم النتائج و التوصيات.

❖ **أنموذج الدراسة** : من اجل اختبار فرضيات الدراسة فقد تم تصميم النموذج الأتي :

الشكل رقم (01) أنموذج الدراسة

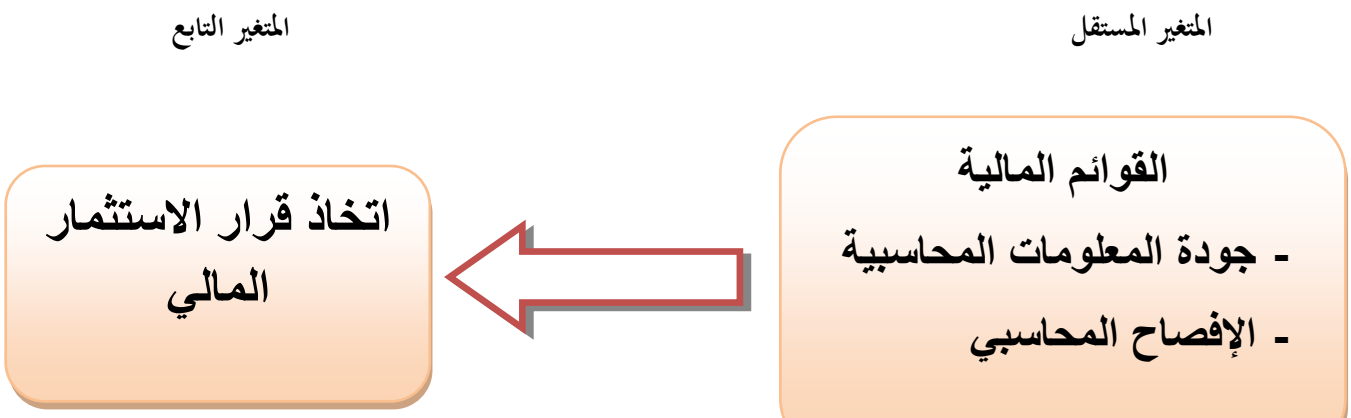

المصدر: من إعداد الطالبتين

❖ **صعوبات البحث:**

إن أي دراسة عملية توجه قدر من الصعوبات التي تتفاوت في حجمها حسب طبيعة وموضوع البحث، وما على الباحث إلا أن يتجاوزها لغرض نجاح بحثه، وفي حقيقة الأمر قد لخصت صعوبات هذا البحث فيما يلي :

- النقص في المراجع التي تربط الإفصاح والجودة بالقوائم المالية، وعدم الاهتمام بموضوعها، ونقص الخبراء ذوي المستوى العالي في هذا المجال؛
- صعوبة توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة؛
- صعوبة استرجاع استمارات الاستبيان.

❖ الدراسات السابقة:

لقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على القوائم المالية السنوية و المرحلية ودورها في اتخاذ قرار الاستثمار المالي ولتحقق الهدف من الدراسة قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى احد المتغيرات الموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن بين هذه الدراسات :

- **الدراسة الأولى** : دراسة "سعاد سعيد غزال" ،بعنوان " **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية"**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 2 ، العدد2، 2012.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية و التعرف على مختلف مفاهيم الجودة والخصائص التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية.

أما النتائج المتوصل إليها فقد توصلت الدراسة انه تزداد أهمية الإفصاح وتأثيره على القرارات الاستثمارية كلما زاد مستوى الشفافية والملائمة و الوقتية و إمكانية الاعتماد عليها ، حيث أن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية ، وان المعلومات المحاسبية تعد مؤشرا من مؤشرات قياس الأداء لترشيد القرارات الاستثمارية.

- **الدراسة الثانية:** دراسة "الشلتوني"، بعنوان **"مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية"**،مذكرة ماجستير، فلسطين ،2005 .

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية حيث توصل الباحث في الأخير لعدة توصيات وهي أن تقوم البنوك و شركات التدقيق بزيادة المعرفة و إطلاع موظفيهم على المعايير المحاسبية الدولية، وتطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم اللازمة بمستخدمي القوائم المالية للبنوك الفلسطينية. وكذلك تحديد مدى كفاية مستوى الإفصاح عن المعلومات الموجودة في القوائم المالية للبنوك الفلسطينية وكيفية تحسين جودة الإفصاح فيها بما يوازي نظرائها في البنوك العالمية.المالية للبنوك الفلسطينية بشكل يوازي القوائم المالية للبنوك الدولية، وكذلك إصدار قوائم مالية نصف سنوية للبنوك لما لذلك من أثر على عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين.

- **الدراسة الثالثة** : دراسة "حسين جميل غافل البدري" بعنوان **"أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية "** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد14، العدد 1 ،2017 .

هدفت الدراسة لإبراز أهمية جودة المعلومات المحاسبية وبيان الخصائص التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: كلما كانت المعلومات ملائمة كلما أدى ذلك إلى توسيع إدراك مستخدم المعلومات، و كانت المعلومات أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية لدى المستخدم كلما امتازت بالجودة.

رغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، إلا أننا لمسنا بعض أوجه الاختلاف في هذه الدراسات ومن أهمها تركيزها على البيئة الخاصة بها ، حيث أغلبيتها أجريت في بيئة غير البيئة التي ستقوم فيها دراستنا ، وهذا ما سيساهم في إضافة أكاديمية جديدة للبيئة الجزائرية.

❖ اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تبحث الدراسة الحالية على إبراز جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي التي توفرها القوائم المالية السنوية و المرحلية بنسب مختلفة في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي.

❖ تقسيمات البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية البحث واختبار مختلف الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى الخطة التالية:

- **الفصل الأول: عموميات القوائم المالية.**

يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث ، كل مبحث ينقسم إلى مطالب .

حيث تم تخصيص المبحث الأول لعموميات حول القوائم المالية والذي تطرقنا فيه إلى ماهية القوائم المالية وإعداد القوائم المالية السنوية والمرحلية ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لاتخاذ القرار الاستثمار المالي المتمثل في عموميات السوق المالية والتحليل الأساسي والفني للأوراق المالية ، أما المبحث الثالث يتضمن مساهمة القوائم المالية في ترشيد الاستثمار المالي الذي تطرقنا فيه إلى دور جودة المعلومات المحاسبية و دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرار الاستثمار المالي .

- **الفصل الثاني: دراسة ميدانية.**

فهو عبارة عن دراسة ميدانية عن طريق استعمال استبيان وزع على عينة تتمع الدراسة من اجل تحديد وجود الأثر و تقييمه من خلال تحليل النتائج الإحصائية عن طريق برنامج SPSS و من ثم تعميمها على المجتمع الكلي.

وفي الأخير توصلنا إلى خاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات وبعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور للدراسة و البحث.

الفصل الأول

عموميات القوائم المالية

الفصل الأول: عموميات القوائم المالية

تمهيد:

تتولى كل مؤسسة في نهاية كل فترة إعداد قوائم مالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعية المؤسسة المالية و النتائج التي حققتها خلال الفترة و التدفقات النقدية التي دخلت و التي خرجت منها، فمثلا الدائنون يرغبون في معرفة مدى قدرة المنشأة على سداد ديونهم في الوقت المحدد إضافة إلى فوائد تلك الديون، وبنفس الطريقة فإن المستثمرين يرغبون في معرفة مقدار توزيعات الأرباح التي سيحصلون عليها في نهاية المدة، إضافة إلى رغبتهم في معرفة الأسعار التي ستكون عليها أسهمهم، لا و ننسى احتياجات المسيرين أيضا لكم هائل من المعلومات من أجل اتخاذ القرارات، وأفضل وسيلة لمعرفة كل تلك الأمور هي القوائم المالية التي تعرضها المؤسسة.

في هذا الفصل سنقوم بدراسة جميع القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الجزائرية والمعلومات التي يجب توفرها في هذه القوائم وقد قسمناه إلى :

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية.

المبحث الثاني: اتخاذ قرار الاستثمار المالي.

المبحث الثالث: مساهمة القوائم المالية في ترشيد قرار الاستثمار المالي.

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية.

تعد القوائم المالية أهم مورد للمعلومات بالنسبة للأطراف الداخلية أو الخارجية، ونظرا لأهميتها خصص معيار محاسبي دولي لها والمتمثل في المعيار رقم **1** والمعنون "عرض البيانات المالية "، في هذا المبحث سوف نتطرق لمكونات القوائم المالية وخصائصها و أهميها و محدداتها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية منتج من منتجات المحاسبية ، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفدين ،فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل تطورات المالية في الشركة ،و لكي تعبر القوائم المالية بالعدالة و الوضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة ضمان وصول معلومات بشكل دقيق و ملائم للفئات المستخدمة ،و مساعدتهم على اتخاذ القرارات بشكل كفء، لا بد أن تتميز بمجموعة من الخصائص .

أولا : تعريف القوائم المالية

هناك الكثير من التعاريف عن القوائم المالية نذكر منها :

إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح و حقيقي ،و القوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي و يتم اتصاله للمهمين بيه معبرا عنه بلغة النقود ،لذلك فان المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية وصية أو موفق المشروع للذين يعقدون أنه يمثل لعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة ،والفترة هنا ينبغي أن تحدد بدقة المدة التي تعطيها القوائم المالية[1].

و أيضا "تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية ،وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية [2] " .

وتعرف القوائم المالية على " أنها عبارة عن نتائج التي يتم توصل إليها من النظام المحاسبي و تمثل التقارير التي يتم إعدادها إلى أطراف المهتمة بنشاط المشروع و التي تشمل على الماليين والدائنين و المستثمرين و الهيئات الحكومية كدائرة الضرائب و دائرة المراقبة الشركة و كذلك المؤسسات المالية المفروضة و غيرها" [3] .

---

[1] طلال الحجاوي ،ريان نعوم "**المحاسبة المالية** "،مناهج الجامعات العالمية ،دار جهينة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن،الطبعة الأولى 2007،،ص 35

[2] طارق عبد العال حماد ،"**التقارير المالية**" ،الدار الجامعية ، مصر ،2005،ص 35

[3] هادي رضا الصفار، "**مبادئ المحاسبة المالية القياس و الاعتراف و الإفصاح و التقارير المحاسبية** "، طبعة الأولى، الجزء الثاني، دار الثقافة، بدون بلد، 2009، ص 76.

يمكن القول القوائم المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي ،و يشمل على معلومات مالية وغير مالية التي تعتبر إحدى الوسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات علاقة، و القوائم المالية هي جزء من التقارير المالية حيث هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية و تحتاج إلى المعلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية و يمكن التعبير عن ذلك بالشكل البسيط التالي.

الشكل رقم (01-01) محتويات التقارير المالية

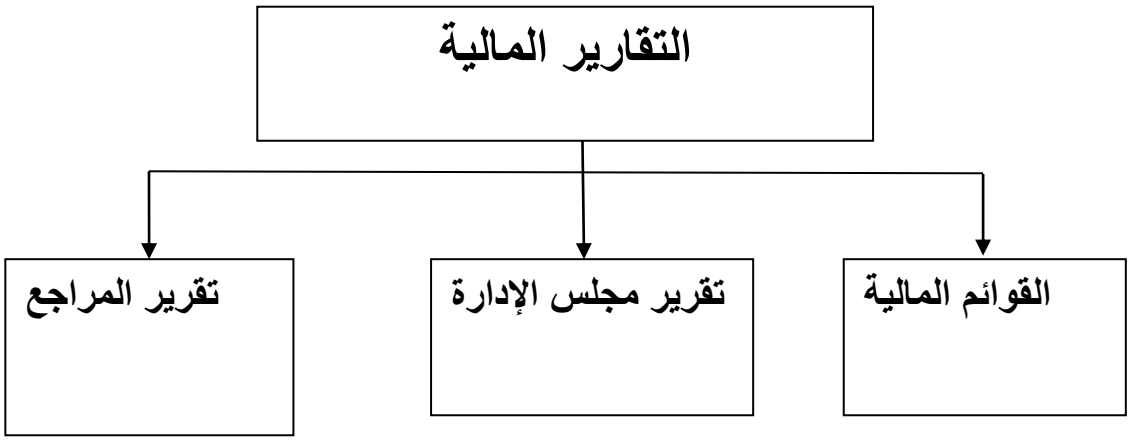

المصدر : طارق عبد العال حماد ،"التقارير المالية" ،الدار الجامعية ، مصر ،2005،ص 35

ثانيا :مكونات القوائم المالية

قبل التطرق لمكونات القوائم المالية يجب توضيح القوائم التي تعد في الجزائر وهي[1]:

- الميزانية؛
- حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج.

يتم إصدارها في مدة أقصاها 6 أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009. ص22 ص23.

يحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بكل دقة و وضوح:

- تسمية الشركة:الاسم التجاري،رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم تبيان الجداول المالية؛
- نوع القوائم المالية: حسابات فردية أو مركبة؛
- تاريخ إقفال الحسابات؛
- العملة التي تقدم بها.

وتذكر معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني المكان الذي تنشط فيه والمكان الذي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة؛
- إسم الشركة الأم وتسمية المجتمع الذي ترتبط به الوحدة عند الاقتضاء؛
- معدل عدد العاملين فيها خلال الفترة .

تقدم القوائم المالية وجوبا بالعملة الوطنية و يمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشوف المالية إلى ألف دينار.

يمكن تلخيص مكونات القوائم المالية في الشكل التالي :[1]

الشكل رقم (01– 02): مكونات القوائم المالية.

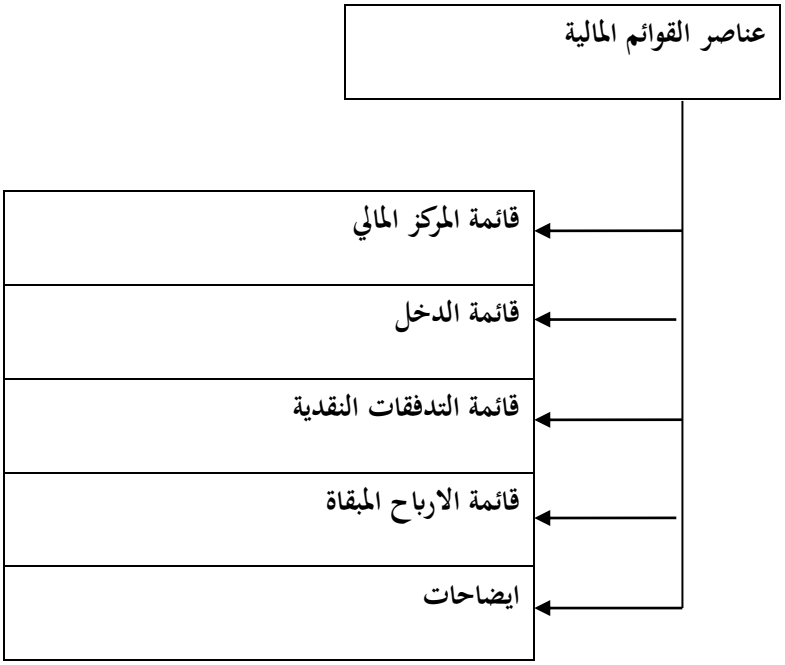

المصدر: سمير محمد و طارق عبد العال حماد "قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفق لمعايير المحاسبية الدولية "

ثالثا : الخصائص النوعية للقوائم المالية

هي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ،و تتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المالية فيما يلي:

1– **الملائمة:** ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين،و ذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحالية و المستقبلية .

2– **الدقة و الموثوقية** : أي أن تكون المعلومات دقيقة و خالية من الأخطاء و التحفيز ،ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة و لكن غير موثوقة ، و هذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات و توقيت إصدارها ولكي تكون ذات مصداقية ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات و هي:

[1] سمير محمد و طارق عبد العال حماد ،"**قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفق لمعايير المحاسبية الدولية** "،اتحاد المصاريف العربية 2000،ص 20.

التمثيل الصادق،الجوهر فوق الشكل ،الحياد ،الحيطة و الحذر ،الأهمية النسبية .[1]

3- **القابلية للمقارنة** : من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومة القيام بعملية المقارنة بالنسبة للقوائم المالية للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي و ذلك خلال فترات متعاقبة ، كما يمكن مقارنة أداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة الزمنية .

4-**القابلية للفهم (الوضوح)**: ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية واضحة و سهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من المعرفة في التسيير و المحاسبة.

رابعا : مستخدمي القوائم المالية :

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحالين و المحتملين و الموظفين و المقرضتين و الموردين والدائنين التجاريين الآخرين و العملاء و الحكومات ووكلاتهم و الجمهور .

ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات كالتي تشمل مايلي: [2]

- **المستثمرون**: إن اهتمام المستثمرون الأساسي هو المعلومات حول المخاطر و العوائد المرتبطة باستثمار، ويحتاجون المعلومات لمساعدتهم على اتخاذ قرارات الشراء أو البيع ،و يحتاج المساهمون أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم .
- **الموظفون** :يهتم الموظفون بالمعلومات حول استقرار المؤسسة و ربحيتها و قدرتها على دفع رواتبهم و تعويضاتهم المختلفة في الوقت المناسب.
- **المقرضون** :يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم و الفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب .
- **الموردون و الدائنون الآخرون** : يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية استرداد المبالغ الدائنون بها في الوقت المناسب .
- **العملاء** : يقع اهتمام العملاء حول المعلومات التي تخص استمرارية المؤسسة و منتجاتها أو خدماتها .
- **الدولة** : تطلب الدولة من المؤسسة المعلومات بهدف ضبط نشاطات المؤسسة و تحديد السياسات الضريبية ،و من أجل قياس الدخل الوطني و عمليات الإحصاء المختلفة .

[1] حسين يوسف ،سمير معدى الرشاني ،"**موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المحاسبية الدولية**" ، دار الثقافة ،عمان ،الأردن 2012،ص 78.

[2] أمين السيد احمد لطفي، "**إعداد عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية**"، ط1، دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2008، ص43 ص46.

❖ **الجمهور**: تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة و مساندة الموردين المحليين ،و بالتالي فالجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة .

خامسا: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية في العناصر الأساسية الآتية[1] :

❖ **أداة اتصال**: فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة و واضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج المرتبة عنها فهي بذلك:

- وسيلة لربط عالقات بين المؤسسة و الموردين، العملاء و البنوك...؛
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة العمال المحللين و الباحثين.

❖ **وسيلة في تقييم الأداء**:حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها و استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على :

- المركز المالي للمؤسسة ؛
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة ؛
- كيفية استخدام موارد المؤسسة؛

❖ **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة** : تساعد القوائم المالية الإدارة و مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث :

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها عالقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين والعملاء و البنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

[1] عجيلة حنان ،" **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**" ،مذكرة ماجستير ،تخصص أنظمة المعلومات و مراقبة التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،2013 ،ص 37.

سادسا: أهداف القوائم المالية :

يعتبر تحديد أهداف القائم المالية من بين أهم الأمور التي اهتم بها الجمعيات المختصة ،ألن بتحديدها يتحدد نوع المعلومات المحاسبية المرغوبة وهي تتغير بتغيير الحاجة إليها في اتخاذ القرارات ،التي تنقسم إلى قسمين وهما:

1-الأهداف الرئيسية وتشمل الأهداف الرئيسية فيما يلي :

توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمانية للمستثمرين الحاليين و المرتقبين و كذلك الدائنين

توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقلة للمؤسسة ،بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات الحالية و التدفقات النقدية المستقبلية مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة و درجة عدم التأكد المحيطة

توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة و التزامات و التغيرات التي طرأت عليها مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة ،و كذلك تقدير إمكانيات المالية و احتمالات مواجهة الفشل المالي .

على ضوء ما سبق فان الأهداف الرئيسية حاولت الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمستخدمي القوائم المالية و طبيعة القرارات التي يتخذونها ،وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات و ليست لخدمة احتياجات فئة دون الأخرى .

2-الأهداف الفرعية : تتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي :

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم الأداء المؤسسة و تحديد أرباحها ،و يتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين الأهداف و الانجازات و يسمح بتنبؤات سليمة ؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة و تدفق الأموال، أي تحديد مصادر الحصول على الأموال و أوجه إنفاقها ؛
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة و تقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية و مكونتها؛
- توفير المعلومات تتعلق بملاحظات و تفسيرات الإدارة ،من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

تسمح الأهداف الفرعية بتوفير البيانات الصالحة للاستخدام في القرارات المتعلقة بالمجالات التالية [1] :

- التغيير في المركز المالي؛
- الموارد الاقتصادية؛
- التدفقات النقدية؛
- النتيجة على عناصرها ؛
- الحكم على أداء الإدارة؛
- اتخاذ القرارات ذات المنفعة للمستخدمين في فهم المعلومات المالية.

سابعا: محددات القوائم المالية:

لتحقيق أهداف القوائم المالية و تقديم المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها ذات فائدة للمستعملين في اتخاذ القرارات ،يجب التقيد بمحددين أساسين ثم وضعهما من طرف مجلس معايير المحاسبة المالية و هما :[2]

1- قاعدة المنفعة أكبر من التكلفة حيث يعتبر هذا القيد قيدا حاكما يمثل قاعدة عامة تجب مراعاتها عند إنتاج و توصيل المعلومات لاتخاذ القرار بالبدء أو تجاوز إنتاج المعلومات نفسها.

2- محدد الأهمية النسبية أو كما جاء في الإطار ألمفاهيمي عتبة الاعتراف، حيث تنقسم المعلومات إلى :

- هامة نسبيا ،و يجب معالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة و بدقة ،كونها تؤثر في مسر اتخاذ القرار لدى المستخدمين ، وبالتالي فهي معلومات ملائمة.
- غير هامة نسبيا ، ولا حاجة لمعالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة و بدقة ، كونها لا تؤثر في مسار اتخاذ القرار لدى المستخدمين و بالتالي فهي معلومات غير ملائمة.

3- التحفظ أو ما يعرف بسياسة الحيطة و الحذر .

4- تعليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني.

5- تفاوت التطبيقات في المجالات المختلفة للأعمال أو ما يسمى بممارسة الصناعة.

---

[1] محمد الهادي هلالا ،"**جودة المعلومات المالية و دورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية** "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر جامعة سعد دحلب ،2010،ص 40.

[2] عباس مهدي شيراز ، "**نظرية المحاسبية** "، دار السلاسل ،الكويت 1999، ص 230.

المطلب الثاني: إعداد القوائم المالية السنوية.

تعتبر القوائم المالية السنوية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمنتج النهائي له، بحيث تعتمد عليها الشركة في تحديد مسارها ماليا و إداريا و ساعدها في اتخاذ القرار وتوصيل المعلومات إلى كافة المستخدمين.

أولا: تعريف القوائم المالية السنوية

لقد تعددت المفاهيم و التعاريف القوائم المالية السنوية بتعدد الباحثين في هذا المجال ، و عليه تعددت المفاهيم من أهمها :

حيث تعرف على أنها تعتبر القوائم المالية هي المنتج النهائي المعلومات المالية التي يتم استخراجها بعد المعالجة , ذلك عبر النظم المعلوماتية ،من قبل إدارة الشركة ، خلال فترة الزمنية المحددة و التي أعدت بطرق المتعارف عليها لهذا فهنالك القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة الأرباح المحتجزة[1].

بينما تعرف حسب الجريدة الرسمية : تعرفها الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في سنة 2009 على أن الكشوفات المالية تكون نتيجة أجراء معالجة العديد من المعلومات الأعمال التبسيط و التلخيص و الهيكلة ، و هذه المعلومات يتم تحليلها و تفسيرها و تلخيصها و هيكلتها من خلال عملية تعرض في الكشوف المالية في شكل فصول و مجامع .[2]

و خلال التعريفين السابقين نستخلص بأن القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبة و المالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، الخزينة المؤسسة في نهاية الدورة وتشمل على ما يلي :[3]

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- قائمة التدفقات الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ملحق بين القواعد و الطرق المحاسبة المستعملة، و يوفر معلومات مكملة للميزانية و حسابات النتائج.

---

[1] عادل رزق ، "**أدارة الأزمات المالية العالمية منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية و التطبيق**" ،ط 1، مجموعة النيل العربية ،مصر ،2010 ص 45 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** 19، 2009/03/25 ، ص22 .

[3] Stéphane un. **GUIDE D'APPLICATION DES NORMES**. **LA S /I F R S**. Editions Berti .Alger .2011.p20 .

و هناك مجموعة من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعدادها و الممثلة في :[1]

- تحديدها بوضوح و تميزها عن المعلومات الأخرى التي يتم عرضها في نفس التقرير.
- يتم تطبيق معايير الإبلاغ المالي ifrs فقط على ما يتم عرضه من معلومات في القوائم المالية أما المعلومات الأخرى فلا يشترط إعدادها وفقها إذا كانت تتميز بالموثوقية والدقة.

يجب بيان الأمور التالية عن القوائم المالية بوضوح و هي :

- اسم المؤسسة التي تعود لها القوائم المالية و اسم القائمة و تاريخها؛
- فيما إذا كانت القوائم المالية منفردة للمؤسسة معينة أو لمجموعة من مؤسسات؛
- العملة التي يتم إعداد القوائم المالية بها ؛
- تحديد الفترة البلاغية و تعني التوقف في نهاية كل فترة الإعداد القوائم المالية للمؤسسة و ترتبط بمفهوم الدورية؛

ثانيا : أنواع القوائم المالية السنوية.

القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة و التي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف تعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة و ما حققته من نتائج وهي:

1-الميزانية

1-1 تعريف الميزانية : الميزانية هي القائمة التي تفصح عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين و يتكون المركز المالي من الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية ، و تعتبر الملاحظات التي تلحق الميزانية العمومية جزء مكمل لها لأنها تفصح عن التعهدات و الالتزامات المحتملة التي لم تتأكد بعد وغيرها من العناصر التي تفيد متخذ القرارات [2].
كما تعرف أيضا بأنها تقرير يوضح المعلومات الخاصة بتنمية الجانب الاستثماري للشركة الممثلة في الأصول. و مصادرها أو الهيكل المالي الممثلة في الالتزامات و حقوق الملكية [3]

[1] الجعارات خالد جمال ، "**معيار التقارير المالية الدولية** "، ثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ،2008 ،ص 24ص26.
[2] حنفي عبد الفتاح ، "**القياس والتقويم في المحاسبة المالية**" ،دار الكتاب الحديث ،مصر ،2008،ص 197.
[3] فارس ناصيف الشبري وغسان سالم الطالب ، "**المبادئ المالية** 1"، دار الوائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، طبعة الأولى ،2012،ص59.

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية :[1]

- كشف المركز المالي للمنشأة عند تاريخ إعداد الميزانية حيث تبين ما للمنشأة من حقوق و عليها من التزامات؛ تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة التزاماتها؛
- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها و وظائفها؛
- تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي؛
- تبين مدى التزام المنشأة بالقوانين و التشريعات المحلية و المعايير المحاسبية الدولية؛
- تعطى صورة للمنشأة على استمراريتها أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية؛
- معرفة سياسات الشركة اتجاه استثماراتها المالية .

2-2 الأهمية الميزانية

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقوم الشركة بإعدادها و تتجلى أهميتها في النقاط التالية :[2]

- بيان المركز الملي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث وتتضمن مالها من حقوق و ما عليها من الالتزامات؛
- تقييم القدرة الائتمانية من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفق لها يعرف بنسبة التغطية؛
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها و ذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية أجمالي الأصول وكذا حقوق ملكيتها؛
- القيام بعمليات لتحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي و نسب التداول و غيرها؛
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين المحلية و معايير الابتلاع المالي الدولي.

محتوى ميزانية الأصول والخصوم للسنة المالية المقفلة N/12/31 (انظر إلى الملحق رقم **01** و رقم **02**)

---

[1] خالد جمال جعرات ،"**معيار التقارير المالية ودولية IFRSS-IASS** "،الطبعة الأولى ،إثراء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن،2008،ص113ص114.

[2] عفون حفيظة ، "**اثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة القوائم المالية**" ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وضرائب، جامعة ابن خلدون تيارت ،2015،ص49.

2جدول حسابات النتائج

2-1 تعريف جدول حسابات النتائج

يعرف حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي على أنه بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحسابات تاريخ لتحصيل أو تاريخ السحب و يبرز النتيجة الإضافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة) و كما هو الشأن بالنسب لبقية الكشوف فان حساب النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان ، ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ أقفال السنة المالية و يجب بيان تسمية الشركة و عنوانها ،رقم التسجيل في السجل التجاري تاريخ الإقفال و العملة الوطنية مقرها و الأنشطة الرئيسية [1] .

2-2 أهمية جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية ألانها تمكن المستخدم من تقييم أداء الشركة و كذلك التنبؤ بأداء المستقبلي للشركة حيث يمكن إبراز أهميته في النقاط التالية:

- يسمح بقياس مراقبة القدرة التجارية للمؤسسة ،لذا في عند حدوث أي تغيير لهذا الهامش الإجمالي يجب أن نبحث عن مسؤوليته التي قد تعود إلى سياسة الشراء الغير الجيدة .
- يعتبر للمحلل كمؤشر مهم سواء للعمل المؤسسة أو للمناقشة يستعمل كأساس للتقديرات المستقبلية في الحالية استعمال التسيير التقديري2.

حساب النتائج (حسب الطبيعة و حسب الوظيفة) (انظر إلى الملحق رقم 03 و رقم 04)

3-جدول تدفقات الخزينة

3-1 تعريف جدول تدفقات الخزينة

لقائمة التدفقات الخزينة عدة تعاريف منها ما يلي :

إن قائمة التدفقات النقدية تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم موقف الشركة من السيولة قصيرة الأجل و سداد الالتزامات في مواعدها و المرونة المالية للشركة ، كما تساعد في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من الحكم على جودة الأرباح حيث كلما ارتفعت نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل كلما ارتفعت جودة رقم الربح ، لذلك نقول

[1] منتديات ستار تيمز "**دراسة تفصيلية لعناصر جدول حسابات النتائج**" ، ص1 ، 2016/05/22
ww.starimes.com/t=24103380.

[2] عكرمي محمد أمين،هروال محمد أمين، "**دور القوائم المالية في تحقيق موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرار الإداري** "، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر ،تخصص محاسبة وجباية معمقة ،جامعة ابن خلدون تيارت، 2019،ص15.

إن التدفقات النقدية تعني ما هو النقد الداخل مقارنة بالنقد الخارج وعلى ذلك نقول المدفوع نقدا من الأصول أو الالتزامات و بذلك يتم تحديد صافي النقد ،والذي يصم بناء عليه تحديد قرارات الاستثمار أو التمويل أو التوزيع [1].

كما عرفت أيضا "قائمة التدفقات النقدية تعد كشوفات التدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة و متابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة في الفترة الحالية و السابقة أي بمعنى حصر تلك التغيرات التي تعتبر مصدرا لها و هذه الصورة التحليلية سوف تكون هذه الكشوفات مفيدة جدا الإدارة المالية في دراستها حركة الأموال التي حصلت في الفترات الماضية "[2] .

يتم عرض جدول سيولة الخزينة بطريقتين ،الطريقة المباشرة و هي الطريقة الفضلى و الموصى بها ، و الطريقة عير المباشرة :[3]

أ.الطريقة المباشرة: يتم من خلال الطريقة المباشرة

- تقديم الفصول الرئيسة لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن ، الموردين ،الضرائب و عيرها) قصد إبراز تدفق مالي صافي؛
- تقريب هذا التدفق المالي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

ب. الطريقة غير المباشرة : تعتمد لعرض تصحيح النتيجة الصافية للدورة المالية مع اعتبار :

- اثر الأحداث و المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات ، تغيرات الزبائن ، المخزونات ، تغيرات الموردين)
- التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية و التمويلية (قيم التنازل الزائدة أو الناقصة ...) حيث تعرض بصفة مفصلة.

3- 2 أهمية جدول التدفقات الخزينة

تمكن أهمية قائمة تدفقات الخزينة فيما يلي :[4]

- قابلية الوحدة في توليد تدفقات نقدية مستقبلية عن طريق قيام المستثمرين الآخرين بإجراء و إيجاد العلاقات بين فقرات قائمة التدفقات النقدية ،إذا يتمكنوا من وضع التوقعات فبم يتعلق بالمبالغ ،التوقيت و الاحتمالية للتدفقات النقدية المستقبلية بصورة أفضل من الاعتماد على بيانات أساس الاستحقاق؛

---

[1] فارس ناصف الشبري ،"**مبادئ المالية** "،الطبعة الأولى ، دار الوائل للنشر ، الأردن ،2012،ص84.

[2] عفون حفيظة ،"**اثر تطبيق معاييرالابلاغ المالي الدولية على جودة القائم المالية**" ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وضرائب،جامعة ابن خلدون تيارت،2015،ص54.

[3] لخضر علاوي ،"**المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF**"،**أوراق الزرقاء** ، الجزائر 2014،ص402.

[4] هادي رضا الصفار ، "**مبادئ المحاسبة المالية (المقياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية)**" ،الجزء الثاني ،دار الثقافة والتوزيع ، الأردن ،2009،ص494.

- قابلية الوحدة في تسديد توزيعات الأرباح و مواجهة التزاماتها في حالة نقص النقدية ،لذلك فان العاملين و الدائنين و المساهمين لديهم المصلحة في المصلحة في هذه القائمة بسبب أنها الوحيد التي تكشف عن وضع التدفقات النقدية في الأعمال؛
- أسباب الفروقات بين صافي الدخل و صافي النقدية المقدمة (أو المستخدمة) من الأنشطة التشغيلية ،يقدم صافي الدخل معلومات عن مدى نجاح أو فشل مؤسسات الأعمال ، إلا إن البعض غير مطمئن من صافي الدخل الذي يمكن القول انه هناك هامش من عدم الموثوقية ،في حين إن صافي النقدية يقدم معلومات عن تقييم درجة الموثوقية.

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة و غير المباشرة) (انظر إلى الملحق رقم **05** و رقم **06**)

4-جدول تغيرات الأموال الخاصة

4-1 تعريف جدول التغيرات الأموال الخاصة

تمثل هذه القائمة ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع متمثلة برأسماله و مسحوباته الشخصية و الإضافات لرأس المال و صافي الربح أو خسارة المتحققة في قائمة الدخل [1] .

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من فصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

4-2 أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة

تنبع أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة من لربطها بحسابات النتائج و الميزانية ،فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج مثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية و ما ينجم عنها من التغيير في أرباح المحتجزة ،كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في أخر الدورة .[2]

4-3 المعلومات الواجب توفيرها في جدول تغير الأموال الخاصة

المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي :[3]

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة في رؤوس الأموال؛
- المنتوجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيحا خطأ الهامة؛
- عمليات الرأسماله؛
- توزيع النتيجة و التخصصات المقررة خلال السنة المالية.

---

[1] رضوان حلوة حنان أسامة الحارس وآخرون ،" **أسس المحاسبة المالية** "،دار الجامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن طبعة 1، 2004،ص126.

[2] احمد صلاح عطية ،"**مبادئ المحاسبة المالية نظام المعلومات الخدمة لمتخذي القرارات**" ، دار الجامعية ،مصر ،2004،ص61.

[3] بورويسة سعاد ،"**اثر تطبيق المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية**" ،مذكرة ماجستر، منشور كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير ،مدرسة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة ،2010،ص185.

جدول تغير الأموال الخاصة (انظر إلى الملحق رقم **07**)

5-الملاحق:

الملحق هو مجموع الوثائق الإجبارية التي لا يمكن فصلها عن الميزانية وحساب النتائج، تظهر فيه معلومات ضرورية لتحليل سليم للوضعية المالية للمؤسسة.

إن الملحق يكمل المعلومات التي تظهر في الحسابات التلخيصية للميزانية و جدول حسابات النتائج و يتمثل في نص أدبي أو جداول تفصل بعض البنود المحاسبية.

يعتبر الملحق قائمة مالية تتضمن شرحا كتابيا للقواعد التسجيل و التقييم و الطرق المحاسبية المعتمدة، يعطي معلومات إضافية ضرورية للفهم و الإفصاح (مبدأ الإفصاح الشامل) يعطي معلومات عن الشركات الحليفة، الفروع، الشركة الأم...الخ.و كل العمليات الخاصة الضرورية لفهم مضمون القوائم المالية (لان المعلومات تفصيلية) لأي عنصر أو طريقة اعتمدتها الشركة .

كل قائمة من القوائم المالية :سواء لميزانية ، جدول حسابات النتائج ،جدول التدفقات النقدية ،جدول تغيرات الأموال الخاصة ،تحتوي على عمودا للملاحظات يتضمن إحالات إلى الملاحق ،بإعطاء تحليل عن مبال الدورة .

كما تكون القوائم معدة للمقارنة الدورة "ن"بالدورة "ن-1 "، كل المعلومات التي تعتبرها معتبرة تضيفها إلى الملاحق لتجعل المعلومات المتضمنة في القوائم المالية أكثر إفصاحا ". [1]

المطلب الثالث :القوائم المالية المرحلية

تعد التقارير المالية المرحلية مصدرا مهام أخر من التقارير المالية التي عطي فثرة زمنية أقل من سنة بحيث تساعد متخذي القرار لما لها من توقيت مناسب.

1- **تعرف على أنها:**

"إن القوائم المالية تكون مرحلية للانها تعد و تنشر على أساس غير سنوي و قد تكون شهريا إلا إنها عاليا ما تعد و تنشر على أساس ربح سنوي أي كل ثلاثة أشهر"

إن القوائم المالية و التقارير المالية المرحلية قد تكون في صورة قوائم المالية مناظرة للقوائم المالية السنوية

إن القوائم المالية المرحلية وسيلة للتوصيل رسائل إعلامية تحمل معلومات محاسبية ،مثلها مثل القوائم المالية السنوي

[1] عكرمي محمد أمين،هروال محمد أمين، مرجع سابق ،ص 24

إن مستخدمي القوائم المالية هم أصحاب المصلحة في المشروع، مثل المستثمرين الحاليين و المحتملين الدائنين و نقابات العمل و إدارة المشروع نفسها؛

إن القوائم المالية المرحلية يجب إن تقدم معلومات لمستخدميها يمكن الاعتماد عليها الأعراض اتخاذ القرارات،مما يستدعي بالضرورة إن تكون هذه القوائم قد فحصت بواسطة مراجع حسابات؛

تستعمل القوائم المالية داخل المنشأة أو خرجها؛

تعتبر القوائم المالية مكملة للقوائم المالية السنوية و ليست بديل لها "[1].

2- أهداف القوائم المالية المرحلية

تهدف التقارير المالية المرحلية إلى تحقيق مجموع من أهداف تتمثل في :

- توفير معلومات أكثر ملائمة من ناحية التوقيت لمستخدمي التقارير المالية الاتحاد القرارات الخاصة بالاستثمار و الائتمان؛
- تقديم تقييمات مستثمرة و في فترات زمنية مناسبة الأداء الوحدة الاقتصادية و ذلك فيما يتعلق بالوضع المالي و التغير في المركز المالي للوحدة الاقتصادية؛
- تزويد الأطراف المعنية بمعلومات نوعية تساعد على فهم قدرة الوحدة الحاسبية على توليد التدفقات النقدية المستقبلية تحقيق المكاسب لهذه الأطراف؛
- تساعد البيانات الواردة في القوائم المرحلية على مدى المستثمرين و الدائنين و عيرهم بنظرات عميقة في مسائل مثل التقلب الموسمي و عدم الانتظام و التغيرات في الأنماط و الاتجاهات لكل من سلوك توليد الدخل و النقد.

3- أهمية القوائم المالية المرحلية

تنبع أهمية التقارير المالية المرحلية من أهمية القوائم المالية السنوية التي تؤثر على الخصائص النوعية التي يجب أن تتميز بها المعلومات و منها ما يتعلق بخاصية التوقيت المناسب التي يجب توفرها في عملية التوصيل المقاييس ،حيث أن توقيت صدور التقرير المرحلي و المعلومات تؤثر على قرارات المستثمرين و أصحاب المصالح مع الشركة الاتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، حيث إن المعلومة إذا لم تصل بالوقت المناسب فسوف تفقد قيمتها و تصبح عير فعالة ، و أيضا تعتبر من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي .

[1] جواد احمد حداد ،"**واقع التقارير و القوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة فلسطينية المحدودة** "،مجلة جامعة القدس المفتوحة الأبحاث والدراسات العدد27،2012،ص269.

4- الخصائص الفرعية لقوائم المالية المرحلية

لابد من الاعتماد على المعلومات التي توفرها التقارير المالية المرحلية و لكي تكون تلك المعلومات مفيدة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:[1]

- **التوقيت المناسب**:أن تكون المعلومات بمتناول صاحب القرار قبل أن تفقد قيمتها و قدرتها في الأثير على القرار.
- **القدرة التنبؤية** : إن مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعا من التنبؤ عند اتخاذ القرار الاستثماري و ذلك بتكوين تنبؤات عن النتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة و المستقبلية.
- **القدرة التأكيدية** : أي إن يقوم مستخدم المعلومات المحاسبية الاعتماد عليها للتأكيد و تصحيح التوقعات السابقة و بالتالي يكون للمعلومات المحاسبية قيمة تأكيدية .
- **الوثوق بها**: و هو أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء و التحيز و إنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية، ومن ثم فان مستخدم المعلومات المحاسبية يصبح واثقا فيها ولا يستطيع الاعتماد عليها و يتحقق ذلك في القابلية للتحقق وعدم التحيز و الصدق و الأمانة في العرض.

المبحث الثاني: اتخاذ قرار الاستثمار المالي.

يحظى موضوع الأسواق المالية باهتمام بالغ في الأدب الاقتصادي المعاصر، خاصة بعد أن شهدت هذه الأسواق تطورا مهما، وازدادت أهميتها الاقتصادية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، لذلك هناك أهمية لدراسة سوق الأوراق المالية وحركة الأسعار فيها وصولا إلى فهم أعمق لطبيعة عمل هذه الأسواق وعلاقتها بالاقتصاد ككل، خاصة أن استقرارها يساهم في الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو العالمي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطور سوق السلع والخدمات، وتطور الأنظمة التي تعتمد على نشاط القطاع العام والخاص بلجوئها لتجميع رؤوس الأموال من الأسواق المالية.

المطلب الأول: عموميات السوق المالية

الأسواق المالية هي الوسيط الذي يعرض من خلاله المدخرات أموالهم على أصحاب الأعمال الذين يحتاجون إلى هذه المدخرات

أولا: مفهوم السوق المالية .

1- تعريف السوق المالية :هناك خلط بين السوق المالية وسوق رأس المال Capitaux Des Marché Le et Financier Marché، حيث إن مفهوم السوق المالية يشمل جميع الأصول المالية، سواء تلك التي تتسم بالسيولة المالية

[1] بشرى منجم عبد الله المشهد لني ، "**دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية**" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،جامعة العراق ، العدد 26، 2011، ص298.

أي النقود ،أو الأصول المالية التي تتميز بالسيولة المؤجلة، لذا سيتم البحث في مفهوم سوق الأوراق المالية والعلاقة التي تربطه بسوق المال .

فالسوق المالية تتضمن جميع الوسطاء والمؤسسات المالية المختلفة، بالإضافة إلى سوق النقد، وهذا يعنى أن السوق المالية تتكون من شقين أساسين هما :

- أسواق النقد ؛
- أسواق رأس المال؛

1 تعريف السوق النقدية: هو الشق الأول للسوق المالية، يتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل، وذلك من خلال السماسرة والبنوك التجارية وبعض الجهات الحكومية التي تتعامل في تلك الأوراق .

وتعتبر الورقة المالية هنا صك مديونية، تعطى لحاملها الحق في استرداد مبلغ من المال سبق أن أقرضه لطرف آخر، ولا تزيد عادة مدة الأوراق عن سنة، غير أنه يمكن في أي وقت، وبحد أدنى من الخسائر، أو دون خسائر نظرا لضمان عملية السداد، ومن بين أنواع هذه الأوراق المالية نجد الأوراق التجارية أو ما يسمى أذونات الخزانة .

وتتميز السوق النقدية بالمميزات التالية:

- تتميز بأنها سوق قصيرة الأجل، إذ ينحصر استحقاقها بين يوم واحد وسنة واحدة؛
- تتميز بقدرتها في تجميع المدخرات السائلة وفي خلق استثمارات قصيرة الأجل؛
- تتميز بقدر كبير من السيولة والمرونة العالية؛
- الأوراق المالية في سوق النقد أكثر شيوعا في عملية التداول.

2 تعريف سوق رأس المال: هناك عدة تعاريف لسوق رأس المال نذكر منها :

يمثل سوق رأس المال المكان الذي تلتقي فيه قوى العرض والطلب للمتاجرة برؤوس الأموال كالأوراق المالية، قروض بأنواعها ...الخ، فهو بالتالي فضاء يلتقي فيه الأعوان الاقتصاديون ذوي العجز المالي،والذين هم في حاجة للأموال، ومن ثم يتم التعامل على أساس الثروة التي يتفقون عليها، والتي تخص عائد كل من الطرفين[1] .

[1] F.LEROUX, **Marchés internationaux des capitaux**, Montréal, 2eme édition, 1995, p: 03.

كما يعرف بأنه السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال، ويتكون هذا السوق من شكلين هما :

1- الشكل الأول:

أسواق حاضرة: وهي تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل أسهم، سندات، وأحيانا يطلق عليها أسواق الأوراق المالية، وهنا تنتقل ملكية الورقة للمشتري فورا عند إتمام الصفقة، وذلك بعد أن يدفع قيمة الورقة أو جزءا منها، أما عن كيفية التداول فقد تتم من خلال أسواق منظمة أو غير منظمة .

2- الشكل الثاني:

أسواق آجلة: ويطلق عليها أسواق العقود المستقبلية، وهي أيضا تتعامل في الأسهم والسندات ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق، بمعنى أن يدفع المشتري قيمة الورقة آنيا على أن يتسلمها في تاريخ لاحق، والغرض عن وجود هذه الأسواق هو تخفيض أو تجنب مخاطر تغير السعر .

بعد التعرف على شقي السوق المالية، نستنتج أن المدى الزمني للأصول المالية هو الذي يفرق بين سوق النقد وسوق رأس المال،إذ أن الأصول المالية التي يبلغ عمرها عاما واحدا أو أقل تتضمن سوقا نقديا،أما الأصول المالية التي يزيد عمرها عن سنة فهي تتضمن سوق رأس المال (سوق الأوراق المالية) وعلى هذا الأساس يتم تداول أذونات الخزانة في سوق النقد، بينما يتم تداول سندات الخزانة في سوق رأس المال .

ثانيا :أقسام سوق رأس المال

تقسم سوق رأس المال تبعا لعدة معايير إلى عدة أقسام وذلك كما يلي:

1/1 التقسيم حسب توقيت الإصدار(التقسيم الوظيفي)

تنقسم سوق رأس المال وفق هذا المعيار إلى سوقين رئيسين هما السوق الأولية والسوق الثانوية.

اولا:السوق الأولية(Market Primary): يطلق على السوق الأولية أيضا سوق الإصدارات، وهي ذلك الجزء من سوق رأس المال الذي يتم فيه بيع وشراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية التي تطرح لأول مرة، ومن هذه السوق تحصل الجهة المصدرة (شركات وحكومات) على الموارد المالية لتمويل الاستثمارات أو لتمويل الحجوزات عن طريق ما

تصدره من أصول (أوراق مالية)، وبذلك تكون السوق الأولية بمثابة سوق الاستثمار الحقيقي للمصدر وسوق الاستثمار المالي للمستثمر الذي اشترى الورقة المالية.[1]

كما يمكن تعريف السوق الأولية بأنها السوق التي تخلقها مؤسسة متخصصة كوسيط مالي، تعرض فيها للجمهور لأول مرة أوراقا مالية أصدرتها لحساب منشأة أعمال أو جهة حكومية، أو قد يكون هذا الوسيط بنكا تجاريا.

كما هو الحال في الدول التي تتسم سوق أوراقها المالية بالصغر أو أحد بنوك الاستثمار، أو أي وسيط مالي يتعامل بالأوراق المالية .

هذا وتتم عملية بيع الإصدارات الجديدة في هذه السوق بإحدى الثالث طرق الآتية :

- **الطريقة المباشرة:** حيث تتولى الجهة المصدرة للأوراق المالية الاتصال المباشر بالمستثمرين من أفراد ومؤسسات، كي تبيع لهم تلك الأوراق، وعادة ما تمتاز هذه الطريقة بارتفاع تكاليفها
- **الطريقة غير المباشرة:** وتتم من خلال بيع الأوراق المالية المصدرة لوسيط معين (بنك تجاري،بنك استثمار...)، ثم يقوم هذا الأخير ببيعها مرة أخرى لمن يرغب في الاستثمار في تلك الأوراق من جمهور ومؤسسات، وعادة ما تكون تكاليف هذه الطريقة أقل نسبيا من تكاليف الطريقة المباشرة .

ولتسويق الإصدار وفق هذا الأسلوب أنواع هي:

- **تأمين تغطية الاكتتاب:** وذلك إما بقيام البنك الوسيط(المرافق) بشراء الإصدارات من الشركة المصدرة بسعر يقل عن السعر المتفق على بيعا به، ليعيد بيعها للمستثمرين من أفراد ومؤسسات بالسعر المتفق عليه، محققا ربحا، يتمثل في الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء، وإما بقيام البنك الوسيط ببيع الإصدار للمستثمرين نيابة عن الشركة المصدرة، مع ضمانه تصريف كامل الإصدار، أو حد أدنى منه، بسعر متفق عليه، وإذا تبقى جزء من الإصدار لم يتم تصريفه، يلتزم البنك الوسيط بشرائه، وكل ذلك مقابل عمولة، عادة ما تكون نسبة مئوية من حصيلة بيع الإصدار .
- **بذل أقصى جهد ممكن:** وهنا لا يضمن البنك المرافق تغطية الإصدار، بل يقتصر دوره على بذل أقصى ما في وسعه لبيع الإصدار، مقابل أجر متفق عليه، وما تبقى من الإصدار لم يسوق يرجعه إلى الشركة المصدرة.

[1] نصار خالد محمد،"**آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية (دراسة تطبيقية على المستثمرين في قطاع غزة)**"،منكرة مجي ستار قسم المحاسبة والتمويل ، جامعة غزة فلسطين ، 2006، ص34.

- **الترتيبات الخاصة:** وذلك بأن يتولى البنك الوسيط ترتيب أمر بيع الإصدار إلى مستثمرين معنيين، كشركات التأمين وغيرها من المؤسسات، أو بيع الإصدارات الجديدة من الأسهم العادية إلى المساهمين القدامى في الشركة وذلك مقابل أجر.

❖ **طريقة البيع بالمزاد:** وهو أسلوب تتبعه وزارة الخزانة الأمريكية لبيع إصداراتها، وذلك بدعوة من المستثمرين لتقديم عطاء اتهم، متضمنة الكميات المراد شراؤها، وأسعار الشراء، ويتم قبول المعطاءات ذات السعر الأعلى ثم الأقل فالأقل إلى أن يتم تصريف كامل الإصدار .

للإشارة فإن الوسيط المالي (بنك استثمار أو بنك تجاري...) في السوق الأولية يقدم للجهة المصدرة مجموعة من الخدمات، أهمها :

- تقديم النصح والمشورة للشركات المصدرة بشأن نوع الورقة المراد إصدارها، سعرها، حجم الإصدار، سوق وتوقيت الإصدار... ، وما إذا كانت هناك بدائل تمويلية أكثر ملائمة؛
- القيام بكافة الإجراءات التنفيذية للإصدار الفعلي للأوراق المالية، وما يتطلبه ذلك من اتصالات بجهات أخرى، مثل سلطات البورصة؛
- التوزيع الفعلي للإصدار، وذلك ببيعه للجمهور والمؤسسات الراغبة، بأحد أنواع التوزيع سالفة الذكر.

ثانيا: السوق الثانوية (Market Secondary)

تسمى هذه السوق أيضا بسوق التداول، وتعرف على أنها السوق التي تتم فيها جميع المعاملات المالية بيعا وشراءا والتي يترتب عليها نقل ملكية الأوراق المالية التي سبق إصدارها من بائع لمشتري طبقا لسعر الورقة المالية السائد في السوق وقت البيع والشراء، سواء تمت هذه المعاملات من خلال أسواق منظمة أو غير منظمة[1]

فالسوق الثانوية إذن هي مكان التقاء الباعة والمشترون للأوراق المالية إلي سبق وأن بيعت في السوق الأولية، ويكون بيع الأوراق المالية في هذه السوق إما بهدف الحصول على سيولة، أو لإعادة الاستثمار في أوراق مالية أخرى أو أي استثمارات بديلة، ويحصل المشتري على نفس حقوق بائع الورقة المالية الأصلية .

فرغبة حامل الأوراق المالية في تحويلها إلى سيولة، أو تنويع استثماراته، أو هما معا يدفعانه إلى بيع وشراء الأوراق المالية، وهي الوظيفة الديناميكية للسوق الثانوية، حيث لا يعقل أن يجمد شخص أو شركة أمواله إلى ما لا نهاية، من خلال الاكتتاب في أوراق مالية طويلة الأجل نسبيا أو ليس لها تاريخ استحقاق أصلا، لولا درايته بإمكانية تسييرها مرة أخرى متى شاء، فالمستثمر في الأوراق المالية يستهدف عائدا دوريا في شكل أرباح (توزيعات) أو فوائد، كما يستهدف تحقيق

[1] التميمي ارشد فؤاد ،" **الأسواق المالية (الإطار في تنظيم وتقييم الأدوات)**"،دار اليازوري ، عمان ،2010، ص100.

أرباح رأسمالية تتمثل في الفرق بين سعر إعادة بيع هذه الأوراق وسعر شرائها، إضافة إلى ذلك فهو يهدف إلى تنويع استثماراته ، و تسييرها مرة أخرى بأقل جهد وتكاليف ممكنة .وبناءا على مفهوم السوق الثانوية، يمكن التمييز بين الأسواق المنظمة والأسواق غير المنظمة، إضافة إلى أسواق أخرى .

ثالثا أسواق المنظمة (البورصة):(Organized or Systematic Markets)

ويطلق عليها البورصات، والسوق الرسمية، وسوق المزاد، والسوق القارة، وتعتبر من أهم أقسام السوق الثانوية، إذ أنها أسواق مالية رسمية يتم التعامل فيها بقانون البورصة وإجراءات عمل محددة، وتخضع لرقابة الحكومة، وذلك الأجل تنظيم عمليات التداول على الأوراق المالية بيعا و شراءا دون غش أو خداع، سواء من جانب العاملين والمتعاملين في البورصة، أو من جانب الشركات المقيدة بها والتي تتداول أوراقها المالية هناك[1] .

وأهم ما يميز هذه السوق هو وجود مكان معين يلتقي فيه البائعون والمشترون للأوراق المالية، كما أن لها هيكل تنظيمي ومؤسسي منظم يدار من طرف لجنة، تسمى لجنة البورصة .

رابعا الأسواق غير المنظمة: (Unorganized or Non–Sestematic Markets

تسمى أيضا سوق التداول خارج البورصة (**Over The Counter Market O.T.C**)

والسوق الموازية، والسوق غير الرسمية، والسوق غير القارة، ويتم فيها بيع وشراء الأوراق المالية فيما بين البنوك وسماسرة الأوراق المالية والصرفية وبيوت السمسرة وغيرها من المنشآت المتخصصة في الاستثمار في الأوراق المالية، خارج بورصة الأوراق المالية كسوق منظم، وذلك سواء كانت الشركات المصدرة لتلك الأوراق مقيدة أو غير مقيدة بالبورصة . فالأسواق غير المنظمة تتعامل أساسا في الأوراق المالية غير المسجلة في السوق المنظمة، أي التي لم تستوف شروط إدراجها في البورصة، إلا أن هذا لا يعني منع تعامل تلك الأسواق في الأوراق المالية المسجلة في الأسواق المنظمة[2] .

وتتميز هذه السوق بعدم وجود مكان ولا هيكل تنظيمي ومؤسسي محددين، بل تتم الصفقات من خلال شبكة اتصالات كبيرة وقوية تتمثل في الخطوط الهاتفية وأطراف الحاسب الآلي وغيرها من وسائل الاتصال التي تربط بين السماسرة والتجار والمستثمرين .

[1] لدريوش احمد بن يوسف ،" **البورصة**"، مجلة اضاءات ، العدد 05، معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، جويلية 2010، ص02.

[2] شقيري نوري موسى و الآخرون ، "**المؤسسات المالية المحلية والدولية** "، الطبعة الأولى ، دار المسير للنشر و التوزيع والطابعة ، عمان 2009، ص40

هذا وتتكون السوق غير المنظمة من :

❖ **السوق الثالثة : (Third Market)**

ظهرت هذه الأسواق كمنافس للأسواق المنظمة، والسبب وراء وجود هذه الأسواق ونموها هو رغبة المستثمرين الكبار والمستثمرين المؤسساتيين في تخفيض تكاليف الصفقات والقيود التي تفرضها لوائح الأسواق المنظمة، وتمثل صناديق الاستثمار والبنوك التجارية، وبيوت السمسرة الصغيرة التي ليس لها ممثلين في السوق المنظمة أهم المتعاملين في هذه السوق . وتضم السوق الثالثة بيوت (شركات) السمسرة غير العضوية في السوق المنظمة، وبيوت السمسرة هذه هي مؤسسات مستعدة في أي وقت لبيع وشراء الأوراق المالية بمبالغ وكميات كبيرة.[1]

❖ **السوق الرابعة :(ourth Market)**

تعرف كذلك بسوق الأغنياء، وهي تشبه السوق الثالثة من حيث إتمام الصفقات خارج السوق المنظمة، إلا أن التعامل فيها يتم من خلال اتصال المباشر بين المؤسسات الاستثمارية الكبيرة والأفراد الأغنياء دون الحاجة إلى الوساطة، إضافة إلى ذلك تتميز هذه السوق بضخامة صفقاتها، ويتم الاتصال عن طريق شبكة الاتصالات كالهاتف والحاسب الآلي، وبذلك فإن الحد من العمولات التي تدفع للسماسرة هو أحد أسباب وجود هذه السوق[2].

[1] رسمية احمد أبو موسى ، "**أسواق المالية والنقدية ، الطبعة الأولى**" ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004، ص 22،ص23.

[2] الهندي منير إبراهيم، "**إدارة المنشات المالية وأسواق المال** "منشاة المعارف ، القاهرة ، 2006، ص470.

للتوضيح أكثر يمكن تلخيص أهم أقسام أسواق الأوراق المالية من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (01-03) :أقسام أسواق الأوراق المالية

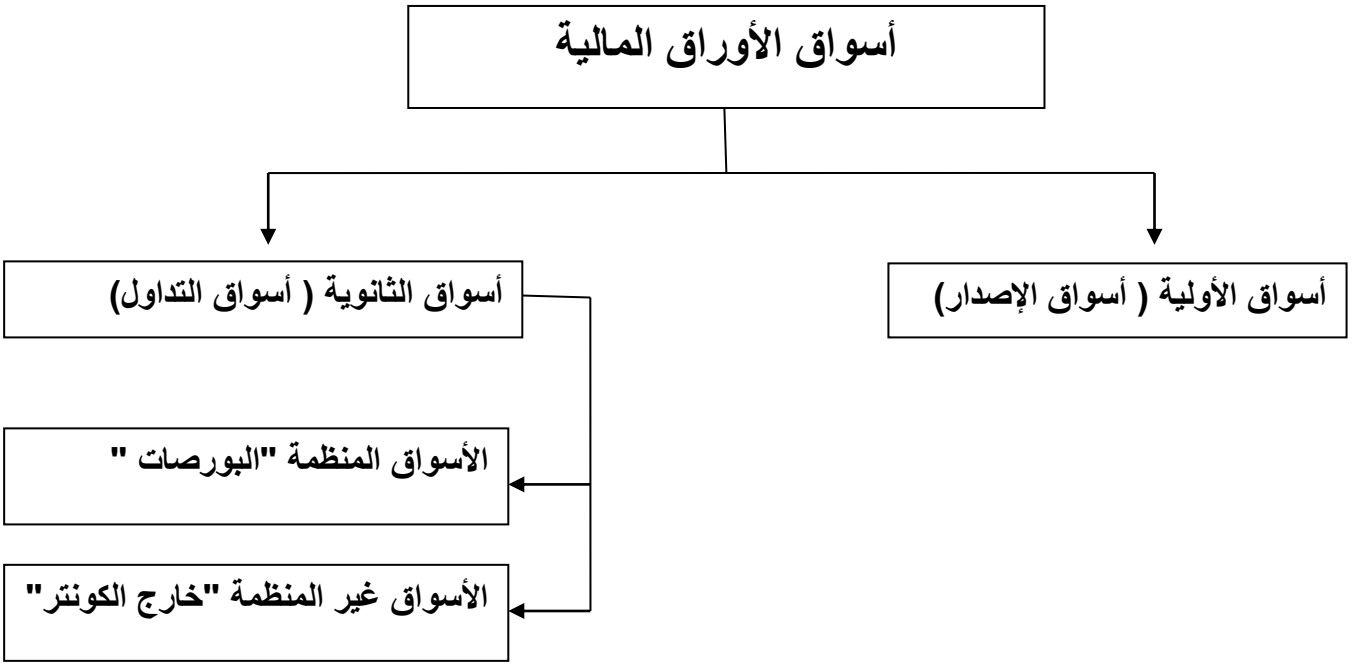

المصدر : محمد الصرفي ، **البورصات** ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، 2008، ص:11.

2/2التقسيم حسب معيار آجال العمليات:

تنقسم أسواق رأس المال وفقا لهذا المعيار إلى أسواق العمليات الفورية (الأسواق الحاضرة)، وأسواق العمليات الآجلة (الأسواق المستقبلية) [1].

❖ **أسواق العمليات الحاضرة (Markets Cash or Spot)**

هي تلك الأسواق التي يتم التعامل فيها على أوراق مالية طويلة الأجل، يتم تسليمها وتسلمها فور إبرام العقد، وتنقسم الأسواق الفورية وفقا لطبيعة عملها إلى قسمين هما: السوق الأولية والسوق الثانوية، وتنقسم السوق الثانوية بدورها إلى :

- أسواق منظمة
- أسواق غير منظمة

❖ **أسواق احتكارية** : تتمثل أساسا في تلك الأسواق التي يُتعامل فيها بأوراق مالية معينة تصدرها الحكومة، ويكون التعامل في هذه الأوراق محتكرا من قبل بعض المؤسسات العمومية كالخزينة العمومية والبنك المركزي .

❖ **أسواق العمليات الآجلة (Markets Future)**

يتم التعامل في هذه الأسواق أيضا بالأسهم والسندات، لكن من خلال عقود يتم تنفيذها في تاريخ الحق لتاريخ إبرام العقد، ويتحدد سعر وتاريخ التنفيذ عند التعاقد.

المطلب الثاني: ماهية أسواق الأوراق المالية.

أصبح موضوع أسواق الأوراق المالية يحضى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من دور هام في المدخرات الوطنية و توجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي و تزيد من معدلات الرقاة للأفراد .

1. مفهوم أسواق الأوراق المالية :

هناك العديد من التعاريف للأسواق الأوراق المالية تتفق في كثير من الجوانب يمكن ذكر بعض منها :

"يعرف سوق الأوراق المالية بأنه عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين و المشترين لنوع معين من الأوراق المالية أو لأصل مالي معين ، إذ يمكنهم إتمام عمليات البيع و الشراء عن طريق السماسرة و الشركات العاملة في هذا المجال ،أما داخل السوق أو خارجه باستخدام شبكات ووسائل الاتصال الفعالة "[1].

[1] رفيق شرياق ،"**أسواق مالية** "،كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 8ماي 1945، قالمة ، 2018.

كما تعد " السوق التي تتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات والأسواق قد تكون منظمة أوغير منظمة ، ففي الأولى تتم صفقات بيع و شراء الأوراق المالية في مكان جغرافي واحد معين يعرف يعرف باسم "البورصة " أما السوق غير المنظمة فتتكون عن عدد من التجار و السماسرة ، يباشر كل منهم نشاطه في مقره ، ويتصلون ببعضهم بواسطة الحاسوب "[2].

يعرف " السوق المالي هو ذلك السوق الذي يحتوي على العديد من المؤسسات وبيوت السماسرة المالية أو مجموعاتها المختلفة التي توفر الخدمات المالية للمقرضين والمقترضين. ".

من خلال التعاريف سابقة الذكر ، يمكن استخلاص مايلي :

"أسواق الأوراق المالية تمثل الإطار التي تدار على أساسها السوق، فأسواق الأوراق المالية لم تعد مجرد مكان فقط المتعاملون وهم البائعون و المستثمرين و السماسرة و الهيئات و الشركات المرتبطة بعمليات إصدار و تداول الأوراق المالية؛ أدوات التداول هي الأوراق المالية طويلة الأجل؛يتم الاتصال بين المتعاملين سواء عن طريق الوسطاء أو باستعمال وسائل الاتصال الحديثة ؛تحتوي على سوقين ، سوق الإصدار و سوق التداول ، وهذا الأخير يمكن أن يكون منظما (البورصة) أو غير منظم "[3].

2. أهمية أسواق الأوراق المالية:

تعد الأسواق الأوراق المالية أداة فعالة تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي عن طريق :

نشر سلوك الاستثمار من خلال النشاطات داخل الأسواق المالية ، إذ تعرض أسهمها وسندات و أدوات مالية أخرى بصدرها مستثمرون أو وسطاء ماليون بغرض تمويل مشروعات معينة أو اعتماد تسهيلات انتمائية متداولة فضلا عن عرض الأدوات الاستثمارية القابلة للتداول في الأسواق المالية مما يسهم مباشرة في تحويل المدخرين إلى مستثمرين و ذلك عند الطلب على هذه الأدوات و التخلي عن السيولة المخيرة. [4]

---

[1] خيضر حسان ،"**تحليل الأسواق المالية** "، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية معهد التخطيط العربي ،العدد 3،الكويت 2004 ص3

[2] BERRAG.M.**LE MARCHE FINANCIER EN ALGERIE ENTRE LA REALITE ET LES ESPERANCES** MEMOIRE DE MAGISTERSCIENCE DE GESTION ECOLE SUPERIEUR DE COMMERCE. ALGER .1993. P. 50.

[3] بن قمجة زهرة "**اثر فعالية أداء الأسواق الأوراق الأوراق المالية على النشاط الاقتصادي (دراسة قياسية المقارنة بين البورصة عمان خلال الفترة الممتدة من 2000–2013)** "جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية تجارية و علوم التسيير أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة المالية للمؤسسات ،2014/2013 ، ص3

[4] الموسوري حيدر يونس ،"**المصاريف الإسلامية أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية** "، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان 2011 ،ص86.

جذب فائض المال غير الموظف و غير المعبأ في الاقتصاد القومي و تحويله من مال عاطل خامل إلى رأسمال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية من خلال ربط قطاعات الفائض بقطاعات العجز ، فهي تمثل احد المصادر الهامة لتوفير فرص الاستثمار لقطاعات الفائض و مصدرا حيويا لتمويل قطاعات العجز .[1]

تعد الأسواق الأوراق المالية مجالا واسعا لتسهيل عمليات تبادل الأصول الاستثمارية فيما بين الأسر و المؤسسات الحكومية بوصفها أطرافا اقتصادية رئيسية وذلك لتحويل الموارد الحالية إلى المستقبل أو الإيصال الناتج الحالي إلى الاستهلاك المستقبلي .[2]

تطوير منشات الأعمال ونموها بكونها تمثل قناة تدفق الأموال التي تمثل الأسهم بأنواعها وأدوات المديونية طويلة الأجل في هذه السوق .[3]

التعامل بالأوراق المالية القابلة للتداول في هذه السوق ، غالبا ما تعمل على تشجيع صغار المستثمرين على توظيف أموالهم بشرائهم لهذه الأوراق ، بما يعود عليهم بأرباح عالية و بمخاطر قليلة ،خاصة في حالة توظيفها في شركات استثمار أو صناديق استثمار لديها خبرات عالية ومتخصصة .[4]

التعامل بالأوراق المالية القابلة للتداول بالعملات القابلة للتداول للتحويل يسمح بالتحول من سوق إقليمية إلى سوق دولية مما يؤدي لنمو الحركة الاقتصادية .[5]

3. شروط قيام الأسواق المالية:

في نطاق الحديث عن بحث حول الأسواق المالية مع المراجع نلاحظ أن حتى تقوم السوق المالية في البلاد يجب في البداية أن تتوافر عدة شروط تتمثل في النقاط التالية:[6]

- يجب العمل على زيادة المؤسسات والشركات المالية في الدولة لأنها تعتبر أوعية ادخارية تعمل على تقديم عمليات تمويلية للاستثمار وبالتالي يحدث ازدياد في استثمار القطاع الخاص؛

---

[1] عبد النبي محمد احمد ، "**الأسواق المالية (الأصول العلمية و التحليل الأساسي)**" الطبعة الأولى ، زمزم ناشرون وموزعون ،عمان 2009،ص34

[2] الموسوري حيدر يونس، مرجع سبق ذكره ، ص 86 .

[3] الدعمي عباس كاظم ، "**السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية**" ، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، الأسواق المالية (بورصة الأسهم والسندات المالية) الطبعة الأولى دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010، ص17.

[4] خربوش حسني علي وارشيد عبد المنعم رضا ، "**الأسواق المالية (البورصة الأسهم و السندات المالية)**" الطبعة الأولى دار زهران للنشر و التوزيع عمان 2010 ،ص 17.

[5] خربوش حسني علي وارشيد عبد المنعم رضا ، نفس المرجع أعلاه ، ص 17.

[6] Bertrand Jacquillat, Bruno Solnik, **les marchés financiers et gestion de portefeuille**, Dunod, Paris, 2è m e édition, 1976, pp 2-3

- إنشاء بورصة الأوراق المالية والتي تساعد على التنظيم وتعمل على تحويل الأوراق المالية حديثة الادخار إلى أموال استثمارية من خلالها يمكن إنشاء العديد من المشاريع المتنوعة في البلد؛
- تحويل الإدخارات التي تم الحصول عليها إلى استثمارات؛
- يجب أن تكون الأوراق المالية قابلة للتداول؛
- في حالة التعامل على أوراق مالية يجب التأكد في البداية أن كافة هذه الأوراق سليمة.
- يجب تواجد جهاز مصرفي بأفضل شكل لأن من خلاله يتم معرفة كافة التطورات التي تحدث في السوق المالي وهو الداعم الرئيسي للسوق المالي و المسؤول عن وجودة لأنه يعد وسيط مالي في تعبئة الادخار.
- في حالة تداول الأوراق المالية يفضل أن يتواجد خبراء لديهم القدرة على إدارة الأموال المالية في السوق المالي حتى يظل السوق في حالة مستقرة وتجنب التعرض لأي خسائر مالية.
- يجب أن تكون الدولة تتمتع باستقرار سياسي لأنه يعد الشرط الرئيسي للحصول على الأموال من المستثمرين وتشجيع عمليات الاستثمار داخل الدولة وبالتالي تنهض اقتصاديًا.

4. خصائص الأسواق المالية

في ضوء الحديث عن بحث حول الأسواق المالية مع المراجع يظهر لنا أن الأسواق المالية تحتوي على العديد من الخصائص المختلفة والتي تساعد على تطوير المجتمع وجاءت على النحو التالي[1]:

- الدور الرئيسي للأسواق المالية هو تحويل فائض الأموال إلى المستثمر الذي في حاجة إلى هذا الفائض ولكن يجب أن تتم بكفاءة عالية للنهوض بالمجتمع اقتصاديًا.
- السوق المالي لدية القدرة على تحويل كافة الأموال والمواد إلى الراغبين بها ويحتاجونها بنسبة كبيرة بتكلفة قليلة ويطلق عليها تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنها تحتوي أيضًا على كلفة تحويل الورقة المالية وتكلفة الوساطة المالية ومن خلال يتم تطوير السوق المالي وتحقيق نجاح مبهر.
- يحتوي على العديد الأخبار والمعلومات عن الاستثمارات المتداولة في الأسواق وأسعارها والعديد من الأشياء الأخرى إلى العلم الكافي بكافة التغيرات الحديثة التي تطرأ على السوق المالي والتي تؤثر على أسعار الأسهم.
- ضمان عمليات البيع والشراء.
- السوق المالي ذو الكفاءة العالية لا يقوم بإنشاء بإجراء متداول في حالة القدرة على التأثير على الأسواق المالية.
- الأسهم في الأسواق المالية لا يتم تحديد ميعاد معين لاستحقاقها ولكن يحق لحاملي الأسهم والسندات إرجاعها إلى الشركة المصدرة لأن السوق المالي يسمح للأشخاص ببيع أوراقهم المالية.

[1] الصافي وليد و بكري انس، "**الأسواق المالية الدولية** "، الطبعة الأولى، دار بداية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010، ص 34.

- تقوم بإبلاغ المستثمرين في السوق بكافة المعلومات اللازمة خلال مدة قصيرة وبتكلفة قليلة.
- تعد بيئة الأسواق المالية في حالة تنافس مستمر.

5. أنواع الأسواق المالية

أثناء تناول الحديث عن بحث حول الأسواق المالية مع المراجع نجد أن هناك العديد من الأنواع المختلفة الخاصة بالأسواق المالية والتي تختلف باختلاف الأدوات المالية المتداولة ويتم ذكرها فيما يلي[1]:

- **سوق رأس المال** : يتم تداول به أدوات الاستثمار المالي طويلة الأجل مثل: السندات والأسهم ويعتبر السند هو صك مالي قابل للتداول ويعد الجزء الخاص بالدين الواقع على الشركة أما السهم يعد بمثابة حصة في رأس مال الشركة ويمكن أن تكون متساوية القيمة أو لا تقبل التجزئة وتقبل فقط للتداول بالطرق التجارية ويساهم هذا النوع في تشجيع الاستثمار الرأسمالي وتقدم التمويلات طويلة الأجل إلى مشاريع.
- **سوق العملات المشفرة** :ظهر هذا النوع بمجرد ظهور العملات الرقمية المشفرة لذلك يعد من الأنواع الحديثة ومن خلالها يستطيع التجار تداول كافة العملات الرقمية الحديثة بنفس الطريقة التي يتم بها تداول العملات العادية وذلك عن طريق الاكتتاب العام الأولي.
- **سوق السلع** :يعد هذا النوع إحدى أنواع سوق الأسواق المالية القديمة والتي كان يتم استخدامها في بيع الحاصلات الزراعية وفي الوقت الحالي أصبت يتم استخدام هذا النوع لتداول كافة السلع الرئيسية مثل: السكر، والقمح، والذهب، والكاكاو، والنفط ويتم تداولها بشكل فوري أو مستقبلي أو آجلة وتكون على هيئة عقود.
- **سوق العملات الأجنبية** :يعتبر هذا النوع من أفضل الأسواق المالية وأضخمها حيث يقدم بعض خدمات التداول التي يستفاد منها الآخرين بشكل كبير ويستفاد المستثمرين بنسبة كبيرة من هذا.
- **السوق الثانوي** :يعمل على تنظيم الأوراق المالية التي تم تصديرها بين المستثمرين مثل: سمسرة البورصة، المصرفيين، التجاريين.
- **سوق متداول في البورصة** :يعمل على تسوية كافة المعاملات الحالية التي تتم بين البائع والمشتري.
- **سوق العقود الآجلة** :هو المسؤول عن تسوية السلع وتسليمها في وقت محدد مستقبلًا.

[1] عماد صالح سلام،" **إدارة أزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة** "، جامعة عين الشمس،مصر، 2002 ، ص232.

6. وظائف الأسواق المالية

يتضح أن الوظائف المالية لها العديد من الوظائف العامة التي تقوم بها تمثل في الآتي[1]:

- هي المسؤولة عن وحدات العجز ووحدات الفائض من خلال ذلك تقوم وحدات العجز المالي بإصدار حقوق مالية خاصة بها فقط وتقوم بعرضها على وحدات الفائض التي تقوم بشرائها لسد العجز؛
- تعمل على تشجيع الاستثمار والادخار في البلاد؛
- يتم التعامل بها باستمرار؛
- تساعد على توفير سيولة للمدخرات لفترات طويلة وذلك يجعل من السهل ضمان المنافسة؛
- تقوم بتوفير السيولة للأصول التي تكون لديها القدرة على التداول؛
- تعمل على تخفيض تكلفة المعاملات وذلك يساعد على توفير الوقت والجهد بشكل كبير؛
- تساهم في تقييم الشركات والمؤسسات عن طريق معرفة القيمة الحقيقة لها بالإضافة إلى أن قيمة المؤسسة تكون بضرب سعر السوق في عدد الأسهم الخاصة بها؛
- سرعة تداولها ومعرفة كافة الأسعار الخاصة بها بسهولة؛
- تقوم بإجراء موازنات بين جميع البورصات في عمليات محددة؛
- تساعد المقترض من خلال تزويده بالأموال اللازمة حتى يتمكن من تنفيذ الخطط الاستثمارية الذي يرغب بها؛
- تعمل على تيسير عملية تعبئة المدخرات وتنشيطها ووضعها في الاستخدامات الأكثر في الإنتاج؛
- الأسواق المالية تساعد على تحديد سعر الأسواق المالية؛
- من خلال يمكن الحصول على عوائد مختلفة عن طريق الأصول المتداولة التي تقوم بتوزيع الأرباح الذي يحصل عليها المالك الحقيقي للسهم ومن التقلبات السعرية التي تحدث باستمرار لأصول التداول؛
- تساهم مساعدة المقرضين من خلال إعطائهم فائدة على الأصول؛
- تساعد على توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية؛
- تقوم بتوفير السيولة اللازمة في السوق حتى يتم تسهيل كافة عمليات تداول الأموال.

[1] Vernimmen pierre .**FINANCE D'ENTREPRISE**. Dalloz .7 éme édition .paris .2009 .P349

المطلب الثالث :التحليل الأساسي و التحليل الفني للأوراق المالية.

إن وجود المعلومات بأنواع مختلفة هذا العنصر الأساسي في السوق المالي كما نجد أيضا تحليلها هو الآخر حاسما في تشكيل البورصة وتحليل المعلومات في البورصة، ينقسم إلى اتجاهين التحليل الفني والتحليل الأساسي.

الفرع الأول: التحليل الفني للأوراق المالية

أولا تعريف التحليل الفني:

هو دراسة حركة السوق من الرسومات البيانية بغرض التنبؤ باتجاه الأسعار مستقبلا[1]

ينصرف اهتمام التحليل الفني إلى تتبع حركة أسعار الأسهم في الماضي على أمل اكتشاف نمط لتلك الحركة، حيث من خلال هذا التحليل يمكن تحديد التوقيت السليم لقرار الاستثمار في الأسهم، فحركة الأسعار في الماضي تعد مؤشرا يعتمد عليه في التنبؤ بحركتها في المستقبل[2] .

وعلى هذا الأساس يقوم المحلل الفني بدراسة المعلومات المتاحة عن السوق بغرض بناء خرائط لإظهار أنماط معينة لحركة سعر السهم أو حجم الأسهم المباعة، وعليه يهتم المحلل الفني بتحليل اتجاهات الأسعار على مستوى السوق إجمالا و ليس على مستوى ورقة مالية معينة[3] .

ويرتكز التحليل الفني على وسائل وتصنف إلى مجموعتين[4]:

المجموعة الأولى: تهدف إلى التنبؤ باتجاه السوق ككل عن طريق دراسة ما يمكن تسميته أدلة السوق، فبواسطة هذه الأدلة يحاول المحللون الفنيون التعرف على قعر السوق وبالتالي على بداية السوق الصاعد وبالوسائل ذاتها يحاول المحللون الكشف عن نهاية الموت الصاعد أو قمة السوق وأهم هذه الوسائل

- نظرية داو (THEORY DOW).
- مؤشر مجلة بار وفر للثقة.
- نسبة مشتريات صغار المستثمرين من الأسهم ومبيعاتهم .

---

[1] عبد المجيد المهيلمي، "**التحليل الفني للأسواق المالية**،" البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ،الطبعة الخامسة، ص47

[2] محمد صالح الحناوي وآخرون، "**الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها مدخل للتحليل الأساسي والفني**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005/2004 ، ص129

[3] محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، "**مبادئ وأساسيات الاستثمار**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006 ،ص171

[4] عصام حسين، "**أسواق الوراق المالية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007 ،ص163.

أما المجموعة الثانية: يمكن تطبيقها على السوق ككل وعلى سهم شركة معينة للتعرف على تغيير واتجاه هذا المتغير مستقبلا و أهم وسائل المجموعة الثانية [1] :

- الرسوم البيانية المسماة: (CHART).
- المعدلات المتحركة (MOVING AVERAGE).
- أحجام التعامل (VOLUME OF TRADING) .

ثانيا مميزات التحليل الفني :[2]

القيادة: حيث أن كامل التركيز على محاولة التنبؤ بالأسعار المستقبلية عن طريق رصد التحركات السابقة للسعر سواء كانت هذه التحركات بسبب عمليات تجميع أو تصريف أو غير ذلك

السهولة: تعد هذه الطريقة في التحليل اقل تعقيدا مقارنة بالأنواع الأخرى حيث أن المدخلات محدودة (العرض، الطلب ردة فعل السعر).

ثالثا عيوب التحليل الفني:[3]

تتأثر كثيرا بالتقييم أو المنظور الشخصي لمن يقوم بعملية التحليل، فالانطباعات المسبقة عن الحالة قد تعطي قراءات خاطئة؛

في بعض الحالات يكون التحليل التقني متأخرا قليلا في اختيار التوقيت، فمثلا بوجود أخبار مهمة أو أرباح قد يتأخر المحلل في اتخاذ القرار حتى يجد أو يرى تأكيدات تبرر القيام بذلك؛

بوجود عامل التنبؤ قد تختلف قرارات الأشخاص المتخصصين بالتحليل التقني للمنحنى نفسه على الرغم من وجود قواعد عامة والأسباب كثيرة؛

بالنسبة لتحليل الأسواق الناشئة عموما لا يعتبر التحليل الفني الوسيلة الأفضل لاتخاذ القرار وذلك لقلة البيانات التاريخية نسبيا بالإضافة لقلة المتابعين والمتخصصين بهذا النوع من التحليل حيث أن زيادة المعرفة العامة بهذا النوع من التحليل يزيد من أهميته وإمكانية تطبيقه .

[1] عبد المجيد المهيلمي، "**التحليل الفني للأسواق المالية**"،البلاغ للطباعة و النشر و التوزيع،2007،الأردن، الطبعة السادسة، ص 38.

[2] عصام حسين، مرجع سابق، ص164.

[3] المرجع السابق ،ص165.

ويمكن تلخيص التحليل الفني من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-04) :التحلـيل الفني

المصدر: طارق عبد العال حماد، "**التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية**"، الدار الجامعية طبع، نشر،توزيع، مصر،2000 ص252 .

الفرع الثاني: التحليل الأساسي:[1]

يتضمن تحليل الشركة من حيث الأصول، الربحية، الإدارة الخ... ،بالإضافة إلى تحليل القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وأيضا يتضمن التحليل الأساسي اخذ المؤشرات الاقتصادية في الاعتبار مثل إجمالي الناتج المحلي، أسعار الفائدة معدلات البطالة، والمدخرات الخ....

ويقوم المستثمر الذي يتبنى مدخل التحليل الأساسي بمقارنة القيمة السوقية للورقة المالية بالقيمة الحقيقية لها، فإذا كانت القيمة السوقية للورقة اقل من القيمة الحقيقية لها، فإن المستثمر يقبل على شراء هذه الورقة أو يحتفظ بها.

إذا كانت ضمن محفظته، أما إذا كانت القيمة السوقية للورقة المالية أكبر من القيمة الحقيقية لها فإن المستثمر لا يقبل على شراء هذه الورقة أو يقوم ببيعها إذا كانت ضمن محفظته.[2]

[1] فاخر عبد الستار حيدر، **التحليل الاقتصادي لتغيرات أسعار الأسهم**، دار المريخ، الرياض، 2002 ،ص3.

[2] حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، الناشر المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005 ،ص95.

ويرتكز التحليل الأساسي على ثلاث وسائل (مستويات) هي :[1]

- تحليل الاقتصاد.
- تحليل الصناعات.
- تحليل الشركات.

ويمكن تلخيص التحليل الأساسي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-05) :التحلـيل الأساسي

المصدر: طارق عبد العال حماد،**التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية**،الدار الجامعية طبع،نشر،توزيع، مصر، 2000.

[1] محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشريفات، "**الاستثمار في البورصة**"، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ،ص103.

أوجه الاختلاف بين التحليل الأساسي والتحليل الفني:

الجدول رقم (01-01): أوجه الاختلاف بين التحليل الأساسي والتحليل الفني

وجه المقارنة	التحليل الأساسي	التحليل الفني
المفهوم	هو التحليل الذي ينصب على الظروف الاقتصادية المفهوم العامة وظروف الصناعة وظروف المنشآت.	هو التحليل الذي ينصب على ظروف السوق لأسعار الأوراق المالية وحجم التداول وغيره.
الهدف	تقييم العوائد والمخاطرة لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض- .تحديد الأسهم المسعرة بأقل من قيمتها الحقيقية لضمها لمحفظة المستثمر.	.-دراسة متغيرات السوق الماضي والدورات وذلك لأغراض التنبؤ باتجاهات السوق في المستقبل في مرحلة مبكرة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.
الافتراضات	إن سوق رأس المال كفء على الأقل في شكله الضعيف. يمثل هذا النوع من التحليل ضمانة لعدم الوقوع في أخطاء استثمارية فادحة عند اتخاذ قرارات الاستثمار.	تتحدد القيمة السوقية للأوراق المالية من تفاعله فوق العرض والطلب خلال. العوامل التي تحكم العرض والطلب بعضها منطقية والبعض الآخر غير منطقية. إن السوق أفضل متنبأ لنفسه. إن التحرك من سعر التوازن إلى آخر يستغرق بعض الوقت. أن أسواق رأس المال غير كفء.
مصادر البيانات الخاضعة للتحليل	عوامل اقتصادية عامة مثل الناتج القومي، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، النفقات الرأسمالية عوامل متعلقة بالصناعة مثل دورة حياة المنتج، اتجاهات الصناعة، المنافسة الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية عوامل متعلقة بالمنشأة مثل: القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والملاحظات.	عوامل السوق نفسه مثل : أسعار الأوراق المالية. حجم التداول عدد الصفقات وحجمها. سلوك المستثمرين عمليات البيع على المكشوف. التوقيت الزمني. اتساع السوق والجو النفسي.

أدوات التحليل الرئيسية	.المؤشرات الاقتصادية العامة دورة حياة الصناعة. .التنبؤ بحالات النمو تحليل ظروف المنافسة. تحليل التطورات التكنولوجية. القوائم المالية المقارنة. تحليل السلاسل الزمنية. .التحليل الرأسي للقوائم المالية تحليل النسب .التحليلات الخاصة	مؤشرات ميول المستثمرين (النفسية) مؤشرات تدفقات الأموال .مؤشرات هيكل السوق
حدود استخدامها	تحتاج إلى جهد وتكلفه اكبر نسبيا مقارنة بالتحليل الفني توجد بعض التحفظات التي تحد من منفعة القوائم المالية التي تعدها الشركة صعوبة متابعة عدد اكبر من الأسهم الفردية متوازنة بالتحليل الفني.	وفرة عدد المحللين الفنيين يحد من منفعة هذا الأسلوب يحتاج الأمر في بعض الحالات إلى استخدام أكثر من قاعدة فنية للتأكد من سلامة التنبؤ تحتاج القواعد الفنية باستمرار إلى تطوير تناسب الظروف البيئية المتغيرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية طبع، نشر، توزيع، مصر، 2000،ص ص254-255 .

المبحث الثالث: مساهمة القوائم المالية في ترشيد الاستثمار المالي.

لقياس تكاليف الجودة والإفصاح عنها في القوائم المالية أهمية كبيرة لإطراف عديدة في مقدمتها إدارة الشركات والمخططين والمستهلكين والمستثمرين ، لان ذلك يوفر الأساس السليم في اتخاذ القرارات الملائمة بتحسين مستوى الجودة للمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة.

المطلب الأول:دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.

جودة المعلومات المحاسبية هي من بين العناصر التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل مستخدمي القوائم المالية وفي الأدب المحاسبي عموما وهو ما سمح بتعدد التعاريف الخاصة ، كما تم وضع معايير لتحديدها، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى النقاط التالية:

أولا : تعريف جودة المعلومات المحاسبية

بالنسبة لتعريف جودة المعلومات المحاسبية يمكن القول أنه لا يوجد تعريف محدد لها حيث يختلف مفهوم الجودة باختلاف وجهات نظر وأهداف معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية، ففي حين يركز معدي المعلومات المحاسبية على الدقة كمقياس للجودة، يركز مستخدم أخر على المنفعة والفعالية والتنبؤ كمقياس لهذه الجودة مع عدم إغفال التكلفة، ومن أهم التعاريف التي تخص جودة المعلومات المحاسبية نجد تعريف إتحاد التحليل المالي (FAF(Financial Analysts Federation هذا الأخير الذي يعرف الجودة على أنها :

" الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب" [1] .

حيث يركز هذا التعريف على جانب توفر المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين كمعيار لقياس جودتها .

أما الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونين : (Accounting International Certified Public accountant) AICPA فيرى أن : "الجودة هي مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، فالجودة هي الوجه الشفاف للقوائم المالية والذي يعكس طبيعة الشركة " [2]، يركز هذا التعريف على مدى قدرة المعلومات على التنبؤ بالمستقبل ومدى ملائمتها لمستخدميها في إتخاذ قراراتهم

كذلك من بين أهم التعاريف التي تخص جودة المعلومات المحاسبية نجد من يعرفها : " جودة المعلومات المحاسبية تعني خواص الدقة والكمال والصحة والترابط والانتظام" [3].

---

[1] مجدي محمد سامي، " **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02 ،جامعة الإسكندرية، المجلد 46 ،2009 ، ص27.

[2] G.Nashwa, **Audit Committee**: **the Solution to quality Financial Reporting**, the CPA Journal, December 2003, P 06.

[3] سلامة شوقي ،" **أنظمة المعلومات وطرق الاختزان والاسترجاع**"، مطبعة السلام، الكويت، 1990 ، ص 17.

يركز هذا التعريف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمعيار لقياس الجودة .

و يعرفها آخرون : " الجودة هي ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تشمل عليها التقارير المالية من مصداقية، وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والتضليل وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها، وتتمثل المعايير القانونية في الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة وتتضمن المعايير الرقابية ممارسة الجهات المعنية مثل لجان المراجعة ومجالس الإدارات والجهات الرقابية لدورها، أما المعايير المهنية فتتمثل في الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة وآداب وسلوك المهنة وأخيرا فإن المعايير الفنية تتضمن الملائمة والثقة في المعلومات المحاسبية " [1].

يركز هذا التعريف على معايير إعداد المعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

ومن خلال التعاريف السابقة تعني جودة المعلومات ملائمة المعلومات المحاسبية للغرض التي أعدت من أجله فالجودة مسألة نسبية وحدودها تلبية رغبة المستخدمين في إطار معايير وقوانين يجب إحترامها.

ثانيا : معايير جودة المعلومات المحاسبية

تشمل معايير جودة القوائم المالية في أربعة عناصر وهما:

1. **معايير قانونية** : تسعى العديد من المؤسسات في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل

هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2. **معايير رقابية** : ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد حكومة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة .

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دورا مهما في تنظيم قواعد الحكومة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الايجابي للرقابة.

3. **معايير مهنية** : تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية ، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل المالك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

---

[1] رضا إبراهيم صالح، " **العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية دراسة نظرية تطبيقية** "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد 02 ،كلية التجارة، جامعة طنطا، 2010 ،ص393.

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حكومة الشركات بما يتطلبه من الشفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل بين المالك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

4. **معايير فنية** : إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات[1].

ثالثا :أهمية تحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية

تعبر جودة القوائم المالية بصورة حقيقية ووافية عن واقع المؤسسة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش دون التضخيم لبنود حسابات بهذه القوائم المالية، إلا أن هناك عوامل تساعد على التلاعب في القوائم المالية، ومن الممكن أن تظهر في ظل الاقتصاد الجيد والسيء، وعليه سيتم من خلال هذا العنصر تناول مختلف هذه العوامل و علاقاتها بجودة القوائم المالية .

1) جودة القوائم المالية والتدقيق الداخلي (لجان التدقيق):

- كلما زاد التدقيق الداخلي داخل المؤسسة كلما قلت إمكانية الغش والتلاعب القوائم المالية مما يجعلها ذا كفاءة وفاعلية و جودة عالية لإعطاء مستخدموها صورة صادقة عن الوضع المالي للمؤسسة من اتخاذ القرار السليم؛
- كلما كان للجان التدقيق فعالية كلما أدى الى اكتشاف نقاط القوة والضعف ومعالجتها وبالتالي تزيد من فعالية التدقيق الداخلي؛ وأيضا فعالية لجان التدقيق تعمل على مصداقية القوائم المالية لما لها دور مهم في منع الغش والتلاعب في البيانات المالية وتحريفات في القوائم المالية ؛[2]
- علاقة ايجابية بين الحجم لجنة المراجع وجودة القوائم المالية حيث أن الشركات التي بها أعضاء أكثر باللجنة يكون عندها جودة القوائم المالية اعلي نظرا لما تكرسه من الوقت والجهد كافي لضمان أن المعلومات المعلنة في القوائم المالية دقيقة تقديمها في الوقت المناسب، و قد نجد علاقة سلبية بين حجم لجنة المراجع وجودة القوائم المالية من خلال تواكل أو إهمال بعض الأعضاء، نقص الخبرة مما يؤدي إلى تفاوت في التلاعبات؛
- علاقة ايجابية بين استقلال اللجنة وجودة القوائم المالية حيث قد يواجه عضو اللجنة التنفيذي عقبات في أن يصبح مراقب مالي فعال ،و قد تكون علاقة عكسية قد نجد استقلالية و لكن في بعض الأحيان يغلب الحجم استقلالية الأعضاء؛

---

[1] هوام جمعة، "**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** "، ملتقى وطني حول الحكومة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق، أم البواقي، الجزائر، ص 17ص18.

[2] أبو ذر مسند أبو زيد محمد." **لجان التدقيق ودورها في زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية** "مجلة العلوم الإدارية.2018. العدد2.

- علاقة ايجابية بين الخبرة المالية للجنة وجودة القوائم المالية لأنه في حالة توفر الخبرة تسمح باكتشاف مواطن التلاعب والغش في القوائم المالية ، وقد تكون العلاقة سلبية أي أن هناك خبرة ولكن هناك تلاعب هذا الدال على قلة عدد الاجتماعات و عدم وجود استقلالية؛
- علاقة ايجابية بين عدد اجتماعات اللجنة وجودة القوائم المالية لان كثرة الاجتماعات تؤدي إلى اكتشاف التلاعب أو الانحراف في القوائم المالية .

2) جودة القوائم المالية والإفصاح

يجب الإفصاح في القوائم المالية على أهم البيانات المالية للمركز المالي و الأداء للمؤسسة، وكذلك المخاطر التي تواجه المؤسسة من أجل اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها كاتخاذ قرار الاستثمار، فكلما أفصحت المؤسسة على المعلومات الخاصة القوائم المالية بصدق وبدقة كلما كانت جودت قوائمها عالية .

" تتأثر درجة الإفصاح عن المعلومات وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة إلى مقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات)كتحديد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح المتوفر في القوائم المالية ، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها " [1] .

للإفصاح أثر إجمالي على جودة المعلومات لما يوفره من خصائص نوعية لهذه المعلومات أهمها الملائمة والموثوقية

كلما كان الإفصاح شفافية عالية كلما كانت المعلومات مفيدة وموثوقية لمتخذ القرارات المالية، كما له أثر بالغ على الحكم الشخصي لمتخذ القرار المالي أي في حالة عدم التأكد لدى مستخدمي القوائم المالية [2]

3) جودة القوائم المالية و إدارة الإرباح

لجودة الأرباح تأثَير في قرارات مستخدمي القوائم المالية التي تخص ربحية الوحدات الاقتصادية والتنبؤ بها للسنوات القادمة لما يحققه من جودة الأرباح من صدق وعدالة. وكلما ارتفعت جودة الأرباح كلما كانت إمكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية أكثر عدالة .

ويمكن ربط إدارة الأرباح بلجان التدقيق فعندما تكون لجنة المراجعة ذات خبرة و تتمتع باستقلالية وتقوم بعدد كبَير من الاجتماعات تؤدي إلى اكتشاف التلاعب المحاسبي وبالتالي تصبح القوائم المالية ذات جودة وكذلك حجم لجنة التدقيق فكلما زاد حجم زادت الآراء البناءة التي تساعد في الرقابة مما يؤدي إلى تخفيض التلاعبات وهذا يؤدي إلى جودة أرباح عالية وهذا ما يجعل جودة القوائم المالية عالية .

---

[1] العابدي، دلال ، "**حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية** " ،مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.2016 ص 92.

[2] بن يدير، فارس وآخرون. "**واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر**" الدراسات الاقتصادية الكمية. العدد الثاني ورقلة2016 ص238.

4) جودة القوائم المالية والنظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف الاختيارات المهنيين و المستثمرين ويساهم في تقديم معلومة مالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية تحسين جودتها عند تطبيق نظام المحاسبي المالي ويحقق أثار ايجابية للمؤسسات من خلال :

- إنتاج المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية؛
- تلبية حاجات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية؛
- إيصال المعلومات لمختلف أطراف المهتمة بالمعلومات المالية ؛
- زيادة ثقة المساهمين من خلال متابعة أموالهم في المؤسسة .

ينجز عن تطبيق النظام المحاسبي المالي بعض التغَيرات تطرأ على القوائم المالية والتي حددها مشروع القانون هذا النظام وهذا توافقا مع تغيرات المالية والمحاسبية الدولية، وجعل من هذه القوائم ذات مصداقية تمتاز بالشفافية في تقديم المعلومات لمستخدميها بمختلف إشكالهم خاصة المستثمرين.[1]

يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي والعمل على الالتزام بالمبادئ والمفاهيم المحاسبية لمواكبة المعايير الدولية لإعطاء القوائم المالية صبغة جديدة من خلال تقديمها وفق النظام المحاسبي المالي .[2]

فالقوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تساهم في تقديم معلومات حول الوضعية المالية والأداء المالي والتغيرات الوضعية المالية .[3]

5) جودة القوائم المالية والتدقيق الخارجي :

[1] مسامح، مختار ،"**النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية التطبيق غَير مؤهل**" ،ملتقي دولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل النظام المحاسبي المالي ، جامعة الوادي.2011 ،ص 29 .

[2] بدوي، إلياس. "**دور تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وفق المعايير الدولية(IFRS/IAS)في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.2012.ص86

[3] لزعر محمد سامي. "**التحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**". مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة.2012.ص40

كلما كان المدقق الخارجي ذو مؤهلات ومهارات ساهم في كشف الغش وتلاعب الإدارة في إعداد القوائم المالية ، حيث انه كلما كانت البنية الأساسية لعملية التدقيق الخارجي تقوم على وظيفة الإثبات كلما كانت البيانات المالية هي الأساس في إثبات صحة القوائم المالية .[1]

6) **جودة القوائم المالية وتكنولوجيا المعلومات :**

كلما كان مستخدمو تقنية تكنولوجيا المعلومات من ذوي كفاءة كلما كان لها أثر إجابي على مصداقية القوائم المالية ، وكلما كان استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات عالي أدى إلى نشر قوائم مالية واضحة ودقيقة وذلك من خلال شبكة الانترنت مما يسمح للمدقق حرية الدخول والخروج إلى النظام للتأكد من صحتها .[2]

7) **جودة القوائم المالية والتدريب :**

لا جدال في القول أن العملية التدريبية التي تطبق على شكل برامج تدريبية تساهم بشكل واسع في اكتساب الموارد البشرية خبرات ومهارات وقدرات جديدة مما يؤدي بذلك إلى تحقيق تغَيرات على مستوى مشروعات الصغيرة كمعالجة نقاط ضعف العمل وكذا خلق ايجابية لدى العاملين نحو العمل الأفضل [3]

وكلما كانت هناك دورات تدريبية للعاملين كلما كان هناك اكتشاف الأخطاء والتلاعبات في القوائم المالية.

رابعا :خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تحدد جودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبية والقواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين في إعداد القوائم المالية على تقديم معلومات تتمتع بالجودة. ويمكن تلخيص خصائص جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية وعرض أهمها كما يلي:

1) **القابلية للفهم** : لا يمكن الاستفادة من المعلومات المحاسبية إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، وقدرات من يستخدمونها و معرفتهم من ناحية أخرى [1] .

[1] فريح حسان محمد." **دور التدقيق الخارجي في الحد من تأثَير المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية**". مجلة جامعة ذي قار. المجلد 11 العدد3.2016.

[2] سالم القرالة، مثقال حمود." **اثر استخدام التكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين** ". مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، عمان.2011 ، ص83ص84.

[3] قاسمي. أسماء . "**أهمية تدريب موارد بشرية في المشروعات الصغيرة** ".مذكرة ماسَتر، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة.2012

ويقصد كذلك بالقابلية للفهم بأن المعلومات المقدمة في القوائم المالية يجب أن تكون مفهومة من طرف المستخدمين، بافتراض أن هؤلاء المستخدمين يملكون معرفة قاعدية، أي أن هذه المعلومات يجب أن تكون غير معقدة[2] .

2) **الملائمة:** تكون المعلومات ملائمة عندما تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات و تساعدهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالشركة سواء كانت ماضية أو حاضرة أو مستقبلية[3] .

وحسب لجنة معايير المحاسبة الدولية فتعرف الملائمة " لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات التي يتخذونها وذلك عن طريق مساعداتهم في تقييم الأحداث الماضية والمستقبلية أو تعزيز و تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم[4]"

."وتتوقف درجة الاستفادة من المعلومات المتوافرة عن سوق الأوراق المالية على مدى ملائمة هذه البيانات والمعلومات للاحتياجات المطلوبة للاستخدام، وقد حددت مجموعة من الصفات التي يعتقد أنها تعد كافية للتعبير عن مدى ملائمة البيانات والمعلومات لتحقيق المنفعة للمستثمر في سوق الأوراق المالية. ويمكن تلخيص هذه الصفات فيما يلي:

- **طبيعة المعلومات:** في بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات لوحدها كافية لتحديد مدى ملاءمتها، مثل الإعلان عن قطاع جديد قد يؤثر على تقييم المخاطر والفرص التي تواجه الشركة بغض النظر عن الأهمية النسبية لنتائج العمليات المنفذة من خلال القطاع الجديد خلال الفترة الحالية.
- **الأهمية النسبية** :تهتم التقارير المحاسبية فقط بالمعلومات التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمين للقوائم المالية هذه الخاصية للمعلومات المحاسبية تعني أنه لكي يتم تحري الدقة فيما يتعلق بالبيانات الواجب الإفصاح عنها، فإن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون ذات أهمية نسبية بحيث أن القرارات التي يتخذها المستخدمين تتأثر بها، وتعتمد درجة التأثير على حجم وطبيعة المعلومات المحاسبية والظروف التي يتم فيها استخدام التقدير الشخصي[5] .

3) **الموثوقية** : المعلومات المحاسبية تعتبر موثوق بها عندما تمكن المستخدمين من الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية والأحداث الخاصة بالشركة، ولا تعني الثقة الدقة المطلقة، فمن الواضح أن هناك درجات للثقة فالمعلومات المبنية على الحكم

---

[1] حنان علي العطاس، " **قياس أثر التطبيق المحاسبي لمعايير جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق الأسهم السعودي** "، رسالة ماجستير(غير منشور)، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2010 ،ص 93.

[2] Philippe TOURON, **Comptabilité en IFRS** , Edition d'organisation, Paris, 2004 ; p 09

[3] مأمون حمدان، "**المحاسبة الدولية ومعاييرها**"، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008 ،ص 274.

[4] هواري سويسي، " **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومة المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي** "، الملتقي العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ورقلة، الجزائر، 30/29 نوفمبر 2011 ،ص 15.

[5] كمال الدين الدهراوي، " **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار** " ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ،ص 37.

الشخصي وتتضمن تقديرات لا تكون دقيقة، ومع ذلك يجب أن تكون موثوق بها، فالهدف تقديم المعلومات التي يثق فيها المستخدمين[1].

وحتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى، وحتى تعبر المعلومات عن الأحداث والعمليات بصدق يجب أن تكون كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء ولا يتوقع أن تحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تحقق لأقصى قدر[2].

وعلى ضوء ذلك يمكن تقسيم خاصية الموثوقية إلى العناصر التالية :

1. **التمثيل الصادق:** تعني هذه الخاصية ضرورة وجود مطابقة أو إتفاق بين الأرقام المحاسبية والأحداث التي تعرضها بمعنى أخر هل تمثل الأرقام ما حدث بالفعل[3].
2. **الجوهر فوق الشكل:** بمعنى أن يتم عرض المعلومات المحاسبية وفقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية حتى ولو كان شكلها القانوني مختلفا وأن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة. وحتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث التي من المفتر ض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فقط[4]
3. **الحياد** : المعلومات التي تتصف بالحيادية لا تتحيز إلى نتائج محددة مسبقا أو نتائج لخدمة طرف على حساب طرف الأخر .أي أن المعلومات التي لا تتوافر فيها هذه الخاصية هي معلومات لا يمكن الوثوق فيها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات، وأن خلو المعلومات من التحيز يحقق لنا بصورة تلقائية حياد المعلومات[5] .
4. **الحذر** : تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام عند إجراء التقديرات في ظل حالات عدم التأكد، بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض الالتزامات والمصاريف.[6]
5. **الاكتمال** : حتى تتحقق صفة الاكتمال يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، أي أن حذف المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مظللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة ويخفض ذلك من درجة ملائمتها . [7]

---

[1] كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع السابق، ص40 .

[2] محمد أبو نصار ، مرجع سابق، ص 9.

[3] رشا حمادة، " **أثر الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01 ،العدد 26 ،2010 ،ص.316.

[4] محمد أبو نصار ، مرجع سابق، ص 07.

[5] الشيرازي عباس مهدي،" **نظرية المحاسبة** "، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1990 ،ص 102.

[6] محمد أبو نصار ، مرجع سابق، ص 07.

[7] نفس المرجع السابق، ص 08.

وتستخدم هذه الخاصية للتعبير عن شرط الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في أي قياس علمي، كما أن هذه الخاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس .

4) **القابلية للمقارنة** : يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد المركز المالي وأداء الشركة، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة وعليه فإن عملية القياس و العرض للعمليات يجب أن تتم على أساس ثابت عبر الزمن [1].

المطلب الثاني:دور الإفصاح في اتخاذ القرار.

تختلف وجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح وحدوده عن المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، وهذا الاختلاف ينبع أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة، فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد القوائم المالية بشأن مستوى الإفصاح، قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة من يبدي رأيا في هذه البيانات، ولا مع نظرة من يستخدمها من المستثمرين والمستخدمين الآخرين، كما أنه قد لا تلتقي نظرة الطرفين مع نظرة الجهات الرقابية والإشرافية وعلى هذا يصعب تقديم مفهوم عام وموحد للإفصاح، يتضمن معرفة مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال، وهذا ما فرض ضرورة التوسع في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها حتى يلبي الإفصاح حاجة كل المستخدمين.

سوف نحاول إلقاء الضوء على عدة تعار يف، والتطرق لأنواعه من أجل الوصول إلى جوهر الإفصاح.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي بلاغها للمستفيدين منها [2]، وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية[3]. "

إذن يعني الإفصاح إتباع سياسة ا ظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي لوضوح أو التقارير المالية، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود.

---

[1] طارق عبد العال حماد،" **موسوعة معايير المحاسبة عرض القوائم المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ،ص 114.

[2] وصفي فتاح أبو المكارم، "**دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية** "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 35.

[3] مبروك أبو زيد، "**المحاسبة الدولية و انعكاستها على الدول العربية**" ،دار ايتراك، القاهرة، 2005،ص 577.

كما عرف على أنه "عملية إظهار و تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل[1]".

إذن فالإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية .

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي" إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالي ، والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم[2]".

حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، فإن مفهوم الإفصاح يرتبط بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، و التي من شأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجودة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم وذلك من وجهة نظر مستخدميها.

وكتعريف شامل للتعاريف السابقة عرف الإفصاح على أنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة[3]. "

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، و يجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات، لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن من خلال التقارير المالية بكاملها.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، "**المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**"، دار حنين، عمان، الأردن، 1996 ص 371.

[2] ناصر دادي عدون و معراج هواري ،"**دور الافصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية واثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "،المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر (دون سنة) ص 4.

[3] خليل عبد الرزاق، عبيدي نعيمة، "**الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي scf و تحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة** " ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإفصاح المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS و المعايير الدولية للمراجعة IAS،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 30و 31 ديسمبر 2011 ،ص11

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:[1]

1 – الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .

2– الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3– الإفصاح الكافي:يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد

4– الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

5 –الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

6 –الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن

[1] لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، "**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**"، مجلة جامعة تشرين .للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29 ، العدد الأول،2007 ، ص 186ص187.

المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين .يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثالثا : مقومات و أساليب الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات والأساليب تباعها والطرق التي يجب مراعاتها و إضافة إلى عوامل مؤثرة فيها، و التي سوف نتطرق إليها بنوع من الإيجاز.

1 –المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات :

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية الآتية [1]:

1– 1 – المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة

غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

1–2 – تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، و تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

1– 3 – تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم .

[1] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سابق، ص.371

1- 4تحديد أساليب وطرق الإفصاح: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية ، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

2- أساليب الإفصاح المحاسبي

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، و التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها [1]:

2- 1 – إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها: إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها إمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات .

2- 2 – الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

2- 3 – الملاحق: وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، و التي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الامتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

2- 4 –المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

2- 5 – تقرير المراجع : يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

[1] ضيف الله محمد الهاد ي،" **أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة، الجزائر، 2014 ، ص106.

3 – العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

من أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي[1]:

3-1 – نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

3-2 – الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير صدرا معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة ، إذ نجد في العديد وتنظيم من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

3-3 – المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي

رابعا : أهمية الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة في التقارير المالية لكافة المؤسسات إذ يجب إن يتوفر مستوى كاف من الإفصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة، ذلك أن مستوى الإفصاح الكافي يؤدي إلى تحقيق المزايا التالية:[2]

---

[1] حسين عبد الجليل غزوي، "**حزكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية –دراسة إختبارية على شركة المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية**"، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة/التحليل المالي غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك كمية الاقتصاد قسم المحاسبة، الدنمارك، 2010 ،ص 53ص54.

[2] الخطيب خالد، " **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل معيار المحاسبي الدوري الأول** "، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2002، ص 156.

1-تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بناء على المعلومات الداخلية، ويكون تحقيق العدالة من خلال إضاعة الفرصة على المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين.

2-الإقبال على شراء أسهم المنشآت التي تفصح أكثر من غيرها، لأن المستثمر بطبيعته لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات مع افتراض تساوي جميع العناصر الأخرى ذات العلاقة بقرار الاستثمار، وتفضيل أسهم هذه المنشآت على غيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

3-المساهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم حيث أن نقص المعلومات يؤدي إلى زيادة التذبذبات في أسعار الأسهم حيث تفسح المجال لعمليات المضاربة في السوق المالي.

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وذلك من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس و إدارة أسواق مال كفؤ،وغالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المتعاملة بإتباع القو اعد الأساسية التي تحددها المهنة، وإتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين، و إن مدقق الحسابات يجب أن يصادق على عدالة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها لتأكيد موثوقية ذلك الإفصاح. [1]

و قد ازدادت الأهمية بالإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في الدول النامية وذلك لما تحتاجه الدول النامية من بيانات مالية دقيقة تمتاز بالمصداقية لتساعدها علي مواكبة التقدم الاقتصادي العالمي مما تقدم نستخلص ما يلي[2]:

1-يجب على الشركات توفير المعلومات الهامة والسليمة للإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية التي تساعدها على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة؛

2-يساهم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في المحافظة علي أسعار الأسهم في الأسواق المالية وحماية حقوق المساهمين؛

3-يشجع الإفصاح المحاسبي في التقار ير المالية المستثمرون علي شراء أسهم الشركات التي تفصح عن معلومات مالية؛

4-يساهم في خدمة البحث العلمي وذلك من خلال المعلومات المهمة الاقتصادية والمالية؛

5-الإفصاح في البيانات المالية يساعد ويخدم جهات حكومية و خصوصا "مصلحة الضرائب" التي كونها من أكثر الجهات إطلاعاً على القوائم المالية للشركات؛

6- كما أن الإفصاح في القوائم المالية تستفيد منه أجهزة حماية ورقابة البيئة؛

[1] رضوان حلوة حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 445.

[2] الخطيب خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص 158.

خلاصة:

يعد الإعداد و عرض القوائم المالية نقطة بداية لدراسة المحاسبية ،حيث تتولى كل المؤسسة سنويا إعداد القوائم المالية التي هي من الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية و ذلك هدف إيصال المعلومات إلى المسيرين و المستثمرين و غيرهم فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى إدارة و الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء و المركز المالي أي وحدة الاقتصادية حيث يتم على ضوئها اتخاذ القرارات الملائمة .

و بالتالي فان القوائم المالية سواء السنوية أو المرحلية تساهم بشكل كبير في القرارات المتخذة من قبل المستخدمين كونها توفر معلومات هامة تساعد المستخدمين على تقييم الأداء و التنبؤ سيؤول إليه الوضع المالي الشركة مستقبلا .

الفصل الثاني

دراسة الميدانية

الفصل الثاني : دراسة ميدانية

تمهيد :

بعد الاطلاع على الجانب النظري في دور جودة المعلومات المحاسبية المتوفرة في القوائم المالية و المتمثلة في اتخاذ القرار الاستثمار المالي ، سيتم في هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي حيث سيتم في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب العملي و ذلك عن طريق تصميم استبيان ، كما يتضمن هذا الفصل وصفا لإجراءات التي قام بها الباحث من تقنية وتنظيم أدوات الدراسة وتطبيقها ،وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها بتحليل الدراسة من اجل اختبار صحة الفرضيات من خلال البرنامج الإحصائي "SPSS ".

وبالهدف توضيح ما سبق وتسليط الضوء على أهم النقاط قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين و هما :

المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني :دراسة و تحليل نتائج الاستبيان .

المبحث الأول: منهجية الدراسة العملية.

شملت الدراسة العملية بشكل عام دور المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية سواء السنوية أو المرحلية في اتخاذ القرار الاستثماري تم تخصيص هذا المبحث منهجية الدراسة وكذا الأساليب والمقاييس الإحصائية المستخدمة بغية الوصول للدلالات الإحصائية تدعم الدراسة.

المطلب الأول :أدوات ووسائل الدراسة العملية.

أولا : وسائل جمع البيانات.

اتساقا مع أهداف الدراسة و للإجابة على الأسئلة و اختبار صحة الفرضيات تم تصميم استمارة استبيان كأداة استقصاء وجهت للمفردات العينة من اجل إعطاء وجهات نظرهم حول القوائم المالية السنوية و المرحلية ودورها في اتخاذ القرار الاستثمار المالي وذلك من اجل الحصول على المعلومات اللازمة من اجل إتمام الجانب العلمي للدراسة وتحليل النتائج المتوقعة منها.

ثانيا :الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة .

تم تفريغ المعلومات المتحصل عليها من خلال توزيع الاستبيان للتحليل الإحصائي من خلال استعمال

برنامج" SPSS" وذلك من اجل التعامل مع إجابات أفراد العينة تجيبنا على الأسئلة الفرعية وتختبر لنا الفرضيات المطروحة حيث اعتمد الباحث على الأساليب و الأدوات الإحصائية التالية :

- النسب المئوية: تم استخدام النسب المئوية لتحديد نسبة الأفراد الذين اختاروا كل بديل من البدائل الأجوبة عن أسئلة الاستمارة .
- التوزيعات التكرارية: تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات عند أفراد العينة .
- المتوسطات الحسابية : لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغَيرات الدراسة الأساسية.
- الانحرافات المعيارية: للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي .
- معامل ألفا كرونباخ: وذلك لاختبار صدق وثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوب على أسئلتها وأيضا قياس مدى قوة العلاقة بين العبارات .
- اختبار كولوجروف –سمرنوف (Sample k –s):لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
- اختبار t لمتوسط عينة واحدة (One sample T test): لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) قلت أم ارتفعت عن ذلك.

- معامل الارتباط بيرسون(Pearson):لمعرفة الارتباط بين محاور الاستبيان و تحديد علاقة بينها.وقد تم تصميم استمارة الاستبيان على سلم ليكرت" Likert"الخماسي الأبعاد للإجابة على فقرات الاستبيان المندرجة تحت محورين أساسيين تم استخدام هذا المقياس لأنه يعد من أكثر المقاييس استخداما لقياس و لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يوضح الجدول التالي سلم ليكرت خماسي الأبعاد ودرجات المقياس.

جدول رقم (02-01): توزيع درجات الموافقة لمقياس (Likert)

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين.

تم تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل عن طريق تحديد الفئة التي يقع فيها المتوسط الحسابي، وتم حساب حدود الفئات عن طريق حساب المدى. (المدى= القيمة الكبرى- القيمة الصغرى) وعليه 5-1=4 .طول الفئة=المدى/عدد التكرارات أي(0.8=5/4) حيث نضيف النتيجة (0.8)بالتدرج ابتداء من الفئة الأولى حيث يوضح الجدول التالي تدرج الموافقة .

جدول رقم (02-02): درجات الموافقة.

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
1 - 1.80	غير موافق بشدة
1.81 -2.60	غير موافق
2.61-3.40	محايد
3.41 -4.20	موافق
4.21 - 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: كيفية تصميم استمارة الاستبيان

تم تصميم أداة الدراسة و المتمثلة في الاستبيان من خلال بناء أسئلة من الجانب النظري و الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة باعتباره الأداة الأنسب للحصول على أراء أفراد العينة و بناء على أجوبتهم يتم اختبار فرضيات الدراسة حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية تصميم الاستبيان و كيفية توزيعه و تحكيمه.

أولا : أداة الدراسة

يتضمن الاستبيان مقدمة من أجل تقديم الموضوع وتعريفهم بالهدف الأكاديمي وتشجيعهم على المشاركة فيه، لذلك تم تقديم الدراسة على أساس أنها في إطار أكاديمي كما وضحنا أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، بالإضافة إلى ذلك تضمنت هذه الأخيرة جزئيين: جزء الأول يبُن البيانات والمعلومات المتعلقة بأفراد العينة أما الجزء الثاني تضمن (17) سؤال موزعة على محورين رئيسيين ،

- **الجزء الأول** : خصص للبيانات الشخصية العامة لعينة الدراسة،ويتكون من اربع فقرات وهي الجنس، العمر المستوى العلمي، سنوات الخبرة،بالإضافة على اطلاع الكافي بالقوائم المالية .
- **الجزء الثاني** : فيتناول محاور الدراسة الأساسية والمتعلقة بالقوائم المالية السنوية والمرحلية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري حيث قسم إلى محورين التاليين:

أ– المحور الأول : يتضمن هذا المحور8 أسئلة حول دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي.

ب– المحور الثاني : يتضمن هذا المحور9 أسئلة حول دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي.

حيث يمثل الجدول التالي محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور.

الجدول (02–03) : محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور.

الرقم	عنوان المحور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات	النسبة المئوية
1	دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي	8 - 1	8	%47.06
2	دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي	17 - 9	9	%52.94
	المجموع	17- 1	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

ثانيا : مصادر البيانات الأولية للتوزيع الاستبيان.

بهدف توزيع اكبر قدر ممكن من الاستمارات قمنا بمايلي:

1) **استقصاء المباشر**: حيث قمنا بزيارة ميدانية لعينة الدراسة من خلال التوزيع المباشر للاستبيان وإجراء مقابلة شخصية للشرح أهمية ومضمون الاستبيان وذلك بغرض جمع اكبر عدد ممكن من الإجابات .
2) **استقصاء الغير المباشر** : وذلك بترك استمارات استبيان في المؤسسات ومن ثم اسًترجاعها .
3) **الاستبيان الإلكتروني**: وبهدف توزيع اكبر قدر من استمارات قمنا بإرسال الاستبيان عن طريق البريد الكًتروني من اجل الحصول على بعض أجوبة.

ثالثا : الصدق الظاهري الاستبيان(التحكيم)

تم التحقق من مصداقية الاستبانة حيث تم عرضها على مجموعة من المحكمين حيث بلغ عددهم خمسة أساتذة جامعيين متخصصين في مجال المحاسبة،تم إعداد أسئلة الاستبيان بناء على الجانب النظري وبعض الدراسة السابقة حيث تم صياغتها بطريقة سهلة وقابلة الاستيعاب من طرف أفراد العينة خاصة منهم مهنيين، قبل إعداد الاستبيان النهائي قمنا بحذف و تعديل بعض الفقرات حسب أراء الأساتذة المحكمين ومن ثم تم إستفراغ الاستبيان والتأكد من سلامته من مختلف الجوانب نذكر منها :

- دقة صياغة الفقرات التي تقع تحت كل محور؛
- ارتباط الفقرات المطروحة بمحاور الدراسة؛
- تحديد مدى وضوح كل عبارة ومدى ملائمتها لقياس ما وضع لأجله؛
- من أجل الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية.

وفي الأخير وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من الأساتذة المحكمين، تمت صياغة الاستبيان بشكله النهائي

انظر ملحق رقم (05)

رابعا: منهج الدراسة

من اجل الإجابة على الإشكالية البحث والتساؤلات الفرعية وتحقيق أهداف الرئيسية للدراسة، اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي باعتباره المنهج الذي يتناسب التحليل الإحصائي ، حيث لا يقتصر على جمع البيانات لوصف الظاهرة فقط بل يتعداها أيضا إلى التعبير عنها كميا ونوعيا وتحليلها وإيجاد العلاقة بين متغَيراتها بغية الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

أولا :فرضيات الدراسة

قمنا بصياغة مجلة من الفرضيات سيتم اختبارها بناءا على إجابات أفراد العينة للوقوف على مدى تطابق وجهات نظرنا، وعليه كانت الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى**: أهمية جودة القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي.
- **الفرضية الثانية**:كيفية مساهمة الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي.

ثانيا :مجتمع الدراسة وحدوده:

1) مجتمع الدراسة :

يتمثل في المهنيين من المحاسبين ومديري المصالح المالية و المحاسبة وهم الفئة المعنية بدور وظيفة التدقيق الداخلي الى جانب الأكاديمي من أساتذة جامعيين ذوي الاختصاص في المحاسبة و المالية.

2) حدود الدراسة : هناك مجموعة من المحددات التي تحيط بهذه الدراسة و هي كالتالي :

أ. **المجال الزماني** :أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الدراسي الجامعي 2023/2022 واستغرقت مدة إجراء الدراسة في جانبها التطبيقي من النصف الثاني من شهر مارس على العينة الاستطلاعية .و النص الثاني من شهر افريل على العينة الأساسية

ب.المجال البشري :شملت هذه الدراسة عينة من المحاسبين و المديرين لمصالح المالية والمحاسبة و الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المالية و المحاسبة .

ت.المجال المكاني : يشمل الاستقصاء على المؤسسات العمومية والاقتصادية المتمثلة في شركة سونلغاز ، المصالح الاقتصادية والمحاسبة لجامعة تيارت ومصالح المحاسبة و المالية لبنك BNA و BEA (البنك الخارجي الجزائري ،البنك الوطني الجزائري) .

ثالثا : عينة الدراسة الميدانية وخصائصها.

قمنا بتحديد من حيث مجالها البشري وطريقة اختيار العينة وحجمها كمايلي:

1. طريقة تحديد العينة

نظرا لصعوبة الدراسة على جميع المجتمع قمنا باختيار عينة عشوائية حيث يتم تحديدها مسبقا قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان، حيث شملت عينة المدروسة فئات متنوعة من مجتمع الدراسة السابق الذكر، حاولنا من خلالها الحصول على أراء المختصين في مجال المحاسبة ، حيث تكونت العينة مستوى بعض الأساتذة المختصين في المحاسبة وكذا التخصصات التي تربطها علاقة بمحاسبة .

2. حجم العينة

قمنا بإعداد ونسخ 45 استمارة استبيان، وتم توزيع 45 استمارة على أفراد العينة المحددة مسبقا، أما الباقي فلم يتم توزيعها نظرا لإجحاف الكثيرين من الأساتذة وامتناعهم عن ملئ الاستمارة وعدم الاهتمام بالموضوع، بحجة عدم وجود الوقت .

وقد اعتمدنا طريقة التسليم المباشر والبريد الالكتروني، وبعد تجميع أكبر عدد ممكن من الاستمارات الموزعة قمنا بعملية الفرز والتنظيم للاستمارات المستلمة لتحديد أي الاستمارات صالحة للدراسة فقررنا الإبقاء على 40 استمارة من المجموع الاستمارات لتمثل عينة الدراسة وهذا بعد قيامنا باستبعاد 5استمارات نظرا لعدم اطلاع الكافي للأفراد بالقوائم المالية أو بسبب نقص المعلومات الواردة فيها، تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04):عينة الدراسة وعدد لاستمارات الموزعة والمسترجعة والضائعة و الملغاة.

الرقم	العينة		الموزعة	المسترجعة	الضائعة والملغاة
1	محاسب	العدد	30	27	03
		النسبة%	66.67%	60%	6.67%
2	مدير مصلحة المحاسبة المالية	العدد	06	5	01
		النسبة%	13.33%	11.11%	2.22%
3	أستاذ جامعي	العدد	09	08	01
		النسبة%	%20	17.78%	2.22%
المجموع		العدد	45	40	05
		النسبة%	100%	88.89%	11.11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

وتتمثل متغَيرات الدراسة فيما يلي :

- **المتغير المستقل:** القوائم المالية (جودة المعلومات المحاسبية ،الإفصاح المحاسبي)
- **المتغير التابع:** اتخاذ قرار الاستثمار.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة و اختبار الفرضيات قمنا بتصميم أداة الدراسة المكونة من الاستبانة المعدة خصيصا لهذا الغرض، وجه هذا الاستبيان خصيصا للمختصين في مجال المحاسبة للوقوف على دور الذي تلعبه القوائم المالية من خلال المعلومات التي توفرها في اتخاذ القرار الاستثماري،حيث قمنا بمعالجة كل المحاور المتضمنة للاستبيان و تحليلها واستخلاص النتائج منها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية Spssالإصدار رقم 20 بحيث يعتبر هذا البرنامج مصدرا لكل الجداول المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة .

المطلب الأول:التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

سنحاول في هذا المطلب أن نقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة حسب المتغَيرات التالية :

أولا: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

تتكون عينة الدراسة من 40 فرد، من بينهم 19 ذكرا و 21إناثا حيث يوضح الشكل و الجدول أدناه و المتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس أن نسبة الإناث كانت مرتفعة جدا مقارنة بنسبة للذكور حيث بلغت نسبة الإناث 52.5 % و نسبة الذكور لم تتجاوز 47.5.

الجدول رقم (02 – 05) :توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	19	%47.5
إناث	21	%52.5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي

الشكل رقم (02 –01):توزيع العينة حسب الجنس

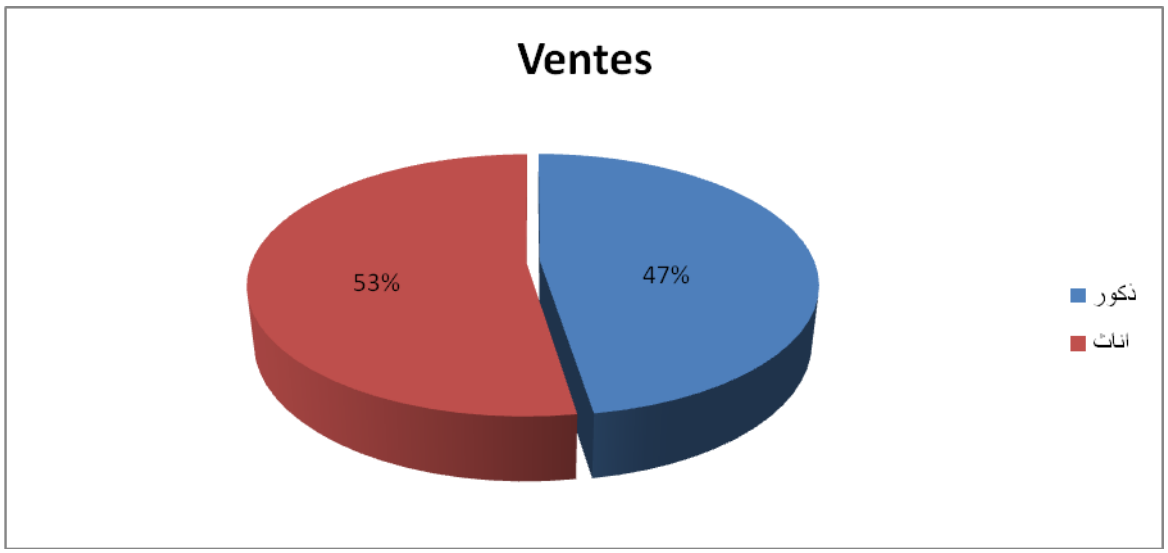

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي

ثانيا: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

من خلال الجدول أدناه والخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغَير العمر نلاحظ تباين أعمار أفراد عينة الدراسة بين الفئات المدرجة، وأن الفئة العمرية الأكثر تكرار في عينة الدراسة هي الفئة العمرية من 31 إلى 40سنة حيث بلغت نسبتها 57.5 %من تليها الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة بنسبة 25 %من تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 12.5%من في الأخير الفئة العمرية الأقل تكرار هي الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر بنسبة ضئيلة 5%.

الجدول رقم (02 – 06) :توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	5	%12.5
من 31 40 سنة	23	%57.5
من 41 50 سنة	10	%25
أكثر من 50 سنة	2	%5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي

الشكل رقم (02-02) :توزيع العينة حسب العمر

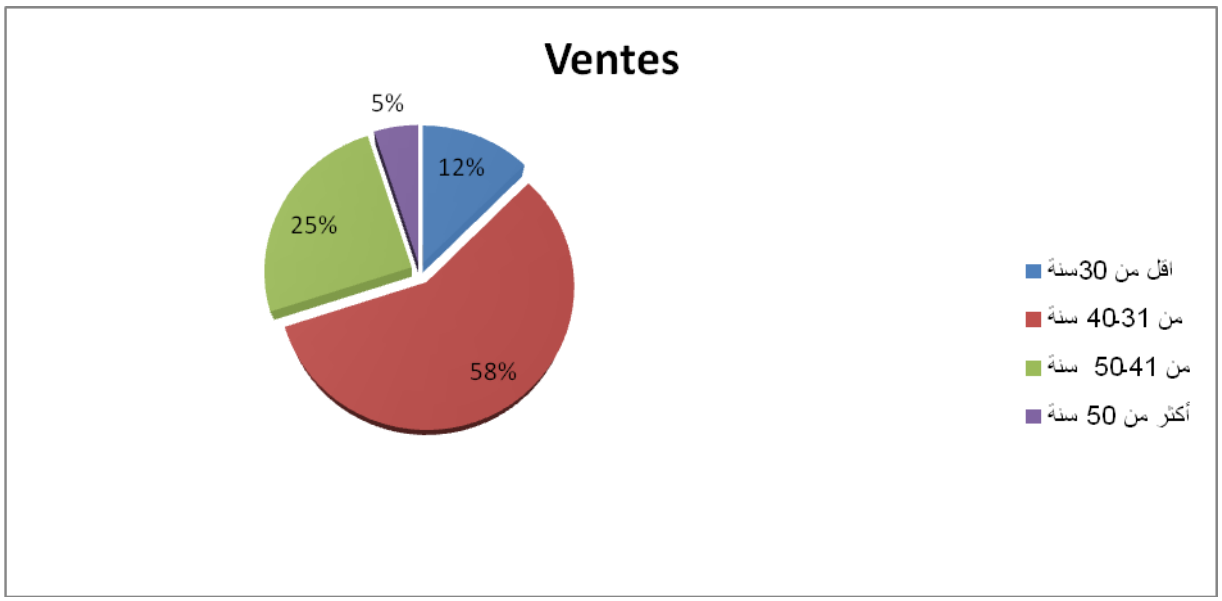

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي

ثالثا: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

يمثل الجدول الموالي توزيع العينة الدراسة حسب متغَير المؤهل العلمي حيث أن نسبة دكتوراه مرتفعة قدرت ب 50%ثم تليها ماجستير بنسبة 25% ،ثم تليها الأستاذ التعليم العالي بنسبة 15% وفي الأخير تأهيل الجامعي بنسبة 10 %وهذا ما يشَير إلى أن الفئة الغالبة على العينة الدراسة هي فئة ذات المستوى الجامعي مما يزيد في أهمية الدراسة والنتائج المتحصل عليها .

الجدول رقم (02 – 07) :توزيع العينة حسب المستوى العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ماجستير	10	%25
دكتوراه	20	%50
تأهيل الجامعي	4	%10
الأستاذ التعليم العالي	6	%15
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي

الشكل رقم (02–03) :توزيع العينة حسب المستوى العلمي.

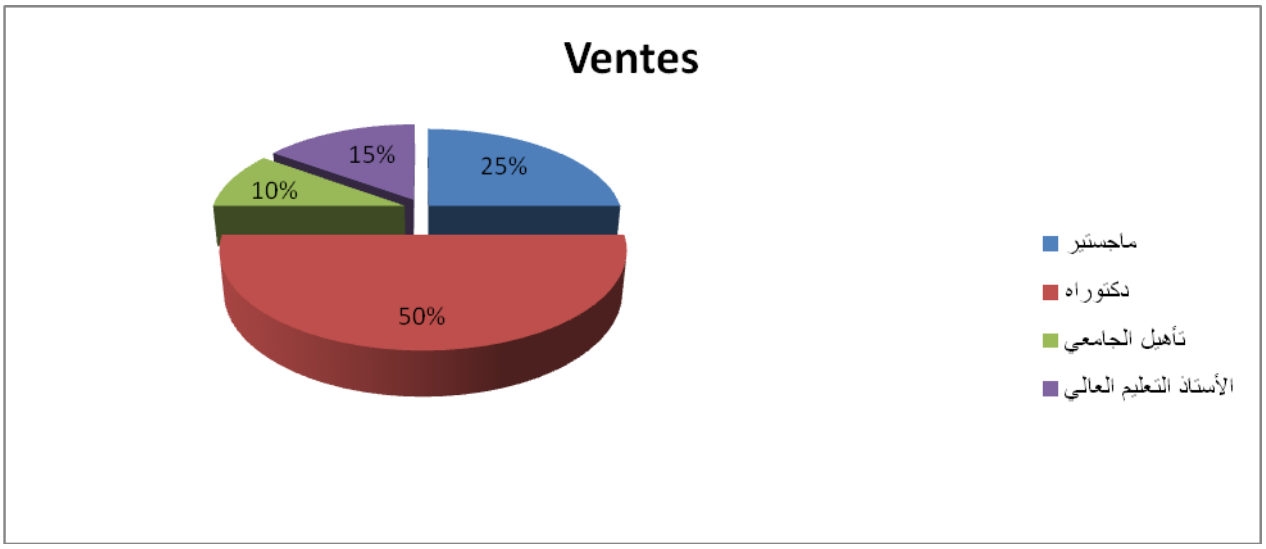

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي

رابعا: توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

نلاحظ أن الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 16–20 سنوات قدرت ب 47.5 %وهي أعلى نسبة، ثم تليها نسبة 25%والتي تقابل أصحاب الخبرة التي تتراوح ما بين 10 إلى 15 سنوات ، ثم تليها نسبة 15 %و التي تقابل أصحاب الخبرة التي تقل عن

10 سنوات ، وفي الأخير نجد أصحاب الخبرة التي تتجاوز 20 سنة فأكثر والتي بلغت 12.5 %و هذا يدل على أن أفراد العينة ذوي خبرة مهنية .

الجدول رقم (02 – 08) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 10 سنوات	6	%15
من10 إلى 15 سنوات	10	%25
من 16 إلى 20 سنة	19	%47.5
أكثر من 20 سنة	5	%12.5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي

الشكل رقم (2–4) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

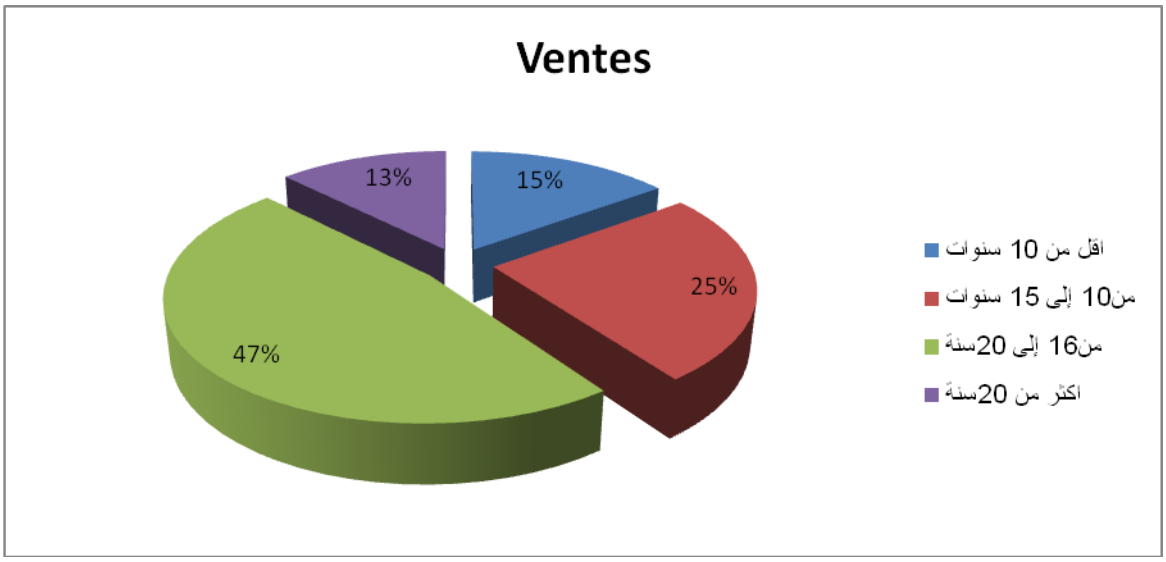

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل نتائج المحورين وذلك باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الارتباط بيرسون واختبار شابيرو ويلك ومعامل الانحدار البسيط ،ومعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

أولا: الدراسة الاستطلاعية

قبل البدء في الدراسة الميدانية كان من الضروري الاطلاع على الظروف و الإجراءات التي يستنتج فيها إجراء هذه الدراسة الميدانية ، لهذا جاءت الدراسة الاستطلاعية التي تعبر مرتكز الدراسة الأساسية وذلك نظرا لما تقدمه من نتائج حول أدوات القياس و المتمثلة في خصائصها كالصدق و الثبات لأداة جمع البيانات .

1. عينة الدراسة الاستطلاعية :

تم اختيار عينة قصديه بلغت 30فردا تمثلت فيما يلي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02 – 09) اختيار عينة قصدية

الصفة	العدد	النسبة
أساتذة جامعين	10	%33.33
محاسب	15	%50
مديري المصالح	5	16.16%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

وتم استخدام هذا النوع من العينات القصدية اعتقادا منا أنها تحقق أغراض الدراسة باعتبارهم مختصين في مجال هذا البحث.

2. أدوات جمع البيانات :

تعد البيانات الركيزة الأساسية في أي دراسة ، ولذلك فان جمع هذه البيانات يحتاج إلى أدوات تتسم بصفتين أساسيتين و هما الصدق والثبات وكلاهما ضروري لأي أداة قادرة على جمع هذه البيانات لفعالية ومن بين الأدوات التي استخدمت في جمع هذه البيانات لفعالية ومن بين الأدوات التي استخدمت في جمع البيانات لهذه الدراسة استبيان جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات الاستثمار المالي إذ يشمل الاستبيان الأول على 8فقرات تتمحور

حول جودة المعلومات المحاسبية و الثاني يتكون من 9 فقرات ويقيس الإفصاح المحاسبي وكلاهما مرتبط بأخذ قرار الاستثمار .

الجدول رقم (02 – 10) محاور الاستبيان و عدد الفقرات

الرقم	المحور	عدد الفقرات
1	دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي	8
2	دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي	9
المجموع		17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

تتكون محاور الاستبيان من 17 فقرة يمثل كل منها عبارة تقريرية يستجيب عنها المفحوص باختبار

أجد 5 تدريجات (موافق بشدة ،موافق ،محايد ، غير موافق ،غير موافق بشدة) وينتج الإجابة على كل الفقرات باعطاءه درجة تتراوح بين (1الى5)على كل فقرة وبناءا على ذلك ينتج تقدير الدرجة الكلية للمبحوث بجمع تقديرا جميع فقرات المقياس .

3. خصائص أدوات القياس

تم التحقق من الخصائص للمقياسين عن طريق صدق الالتصاق الداخلي وثباته عن طريق معامل ثبات ألفا كرونباخ (α)

3-1 مقياس جودة المعلومات المحاسبية

أ.**الصدق** : تم استخدام صدق الاتساق الداخلي باستعمال معامل الارتباط بيرسون بالتطبيق على عينة استطلاعية مكونة من 30 مستجوب حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المقياس بالدرجة الكلية للمقياس كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (02 – 11)معاملات الارتباط لعبارات مقياس جودة المعلومات المحاسبية بالدرجة الكلية

الفقرة	الارتباط	SIG
1	,496**	,005
2	,632**	,000
3	,470**	,009
4	,735**	,000
5	,492**	,006
6	,643**	,000
7	,501**	,005
8	,491**	,006

- دالة عند مستوى (0.01)**
- دالة عند مستوى (0.05)*

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

يتضح من خلال الجدول رقم (02 – 11) أن جميع معاملات الارتباط بين درجات العبارات و الدرجة الكلية للمقياس دالة عند مستوى 0.01وهذا بعض دلالة على مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية .

ب. الثبات

قمنا بقياس ثبات مقياس جودة المعلومات بطريقة معامل ألفا كرونباخ إلى جانب مقياس الإفصاح المحاسبي و باعتبار أن المقياسين كل واحد منهما يتميز بالتجانس في الفقرات فتم الالتزام بحساب الثبات الكلي للمقياس .

الجدول رقم (02 – 12)معامل ألفا كرونباخ

N	عدد الفقرات	قيمة ألفاكرونباخ
30	8	0,70*

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

3 –2 مقياس الإفصاح المحاسبي

الجدول رقم (02 – 13)معاملات الارتباط لعبارات مقياس الإفصاح المحاسبي بالدرجة الكلية

الفقرة	الارتباط	SIG
1	,486**	0, 07
2	,373**	0,43
3	,521**	0,03
4	,460**	0,11
5	,737**	0,00
6	,731**	0,00
7	,716**	0,00
8	,461**	0,10
9	,635**	0,00

- دالة عند مستوى (0.01)**
- دالة عند مستوى (0.05)*

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

ونلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية الفقرات جاءت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) ماعدا الفقرات رقم (2،4، 8) حيث جاءت دالة عند مستوى (0.05) وهذا يدل على ارتفاع مؤشر الصدق للمقياس وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تطبيق الدراسة .

الجدول رقم (02 – 14)معامل الفاكرونباخ

N	عدد الفقرات	قيمة ألفاكرونباخ
30	9	0,73*

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول (**02 – 13**) و (**02 – 15**) إن معامل الفاكرونباخ بالنسبة لمقياس جودة المعلومات بلغ 0.70 ومقياس الإفصاح المحاسبي قدر المعامل ب 0.73و هي تعتبر درجات ثبات مقبولة تسمح بالوثوق بها الإجراء الدراسة الأساسية .

ثانيا الدراسة الأساسية :

1. إجراءات تطبيق الدراسة الأساسية

- الحصول على الموافقة الرسمية لتطبيق المقياس على عينة الدراسة الأساسية؛
- حصر عينة البحث على مستوى الفئات المتمثلة في مديري المصالح المحاسبية و المالية ،فئة الأساتذة تقديرا بان هذه الفئات تصلح للإجابة بكل مصدقيه وكفاية على الاستبيانات الخاصة بمجموع الدراسة من حيث التأهيل و الكفاءة و التخصص ؛
- مراجعة الاستبيانات و استعاد منها ذات الإجابات غير مكتملة وغير مستوفاة لإجراء المعالجات الإحصائية؛
- التأكد من الخصائص لأدوات القياس من حيث الصدق و الثبات وهي شروط أساسية قبل إجراء الدراسة على العينة المستهدفة .

2. عينة الدراسة الأساسية :

توجد عدة طرق و استراتيجيات لتحديد حجم العينة من بينها استخدام طريقة الجداول الجاهزة إلا أننا قد نحتاج لحساب حجم العينة اللازمة ، مجموعة من مستويات الدقة والثقة و التباين حسب نوعية الدراسة و العينة المستهدفة وتأسيسا لما سبق قامت الباحثة من اختيار عينة قصدية اعتقادا من أنها تحقق اغراض الدراسة و باعتبار قلة هذا التخصص.

الجدول رقم (02 – 15)توزيع عينة الدراسة الأساسية

الصفة	العدد	النسبة %
أستاذ جامعي	8	20%
مدير مصلحة المحاسبة و المالية	6	15%
محاسب	26	65%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

يتضح من الجدول أن نسبة المحاسبين للعينة مرتفع بالنسبة للفئات الأخرى وهذا راجع إلى قلة هذه الفئة المتخصصة في المحاسبة المالية .

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة :

- معامل ألفا كونباخ لحساب معامل ثبات المقياس
- معامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي
- اختبار شابيرو ويلك (CHAPIRO WILK) لاعتدالية التوزيع
- تحليل الانحدار البسيط لتقدير إمكانية مساهمة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع .

ومن هنا تأكدنا من فهم المفحوصين لمختلف جوانب المقياس مع توضيح لأهداف الدراسة وإبراز مدى استعدادهم عن إجراءات التطبيق التحقق من توفير الخصائص (الثبات و الصدق لأدوات القياس)

المطلب الثاني :عرض وتفسير ومناقشة النتائج

يتناول هذا المطلب عرض منهجية الدراسة الأساسية و المتمثلة في عرض الخطوات و الإجراءات المتبعة للإجابة عن التساؤلات و التحقق من صحة الفروض الخاصة بالدراسة وعرض وتفسير النتائج المتحصل عليها

1. عرض نتائج الدراسة :

1-1 عرض نتائج الفرضية الأولى :و التي تنص على مايلي :

توجد علاقة ارتباطه دالة إحصائيات جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي وللكشف عن هذه العلاقة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون

الجدول رقم (02 – 16)معامل الارتباط بين المتغيرين

المتغيرات	معامل الارتباط	Sig
جودة المعلومات المحاسبية الإفصاح المحاسبي	0.65	0.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال النتائج للتحليل الإحصائي و المسجلة في الجدول رقم (02 – 16) أن هناك علاقة ارتباطية بين جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي حيث بلغ معامل الارتباط 0.65 وهذه العلاقة دالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) باعتبارها اكبر من (sig 0.00).

2-1 عرض نتائج الفرضية الثانية والتي تنص على مايلي :

تساهم جودة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالإفصاح المحاسبي لاتخاذ قرار الاستثمار.

أ. **نموذج الانحدار الخطي البسيط**: قد يكون معامل الارتباط بين المتغيرين كافيا للتعرف على العلاقة بينهما ، ولكن في الحالات التي يتجاوز فيها التحليل الإحصائي معرفة العلاقة بين المتغيرين إلى التنبؤ بالظواهر وضبطها ، فنموذج الانحدار الخطي البسيط يوفر أفضل الطرق الإحصائية لهذا الغرض و تمكنا من تحديد نموذج الدراسة الذي من خلاله نستطيع التنبؤ بالإفصاح المحاسبي و النموذج يتمثل في المعادلة التالية :

$$Y=B_0+B1^{*}X$$

ب. شروط استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط:

1) بالنسبة لصدق وثبات مقياس الدراسة ، لقد تم التحقق منهما من خلال دراسة الخصائص لأدوات الدراسة .
2) بالنسبة للعلاقة الارتباط بين المتغيرين المستقل والتابع ،فقد أثبتت نتائج الفرضية الأولى على وجود علاقة ارتباطية حيث بلغ معامل الارتباط (0.65) وهذه العلاقة دالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01).
3) أما بالنسبة لاعتدالية التوزيع لبيانات المتغير التابع قد تم التأكد من هذا الشرط باستخدام اختبار شابير ويلك SHAPIRO –wilk.

الجدول رقم (02 – 17)اختبار اعتدالية التوزيع

اختبار	إحصائي الاختبار	sig
اختبار شابيرو ويلك	0.967	0.874

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي لاختبار شابيرو ويلك ان قيمة الاحتمالية sig تساوي (0.874) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فإننا نرفض الفرص الصغرى ونقبل البديل القائل بان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

3. تقدير معالج النموذج :

تم تقدير معالج النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (ORL) المتوفرة في الحزمة الإحصائية (SPSS) وبعد إدخال و معالجة البيانات ، تحصلنا على النتائج التي تظهر في الجدول التالي

الجدول رقم (02 – 18)معاملا ت التحديد

النموذج	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل
1	0.224	0.406

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من الجدول (02 -18) بأن قيمة معامل التحديد المعدل يساوي (0.406) وهي اقل من الواحد وذات إشارة الموجبة وهذا يعبر وجود قدرة تفسيرية لهذا النموذج حيث استطاع تفسير نسبة 42% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع وهي تعزي إلى جودة المعلومات المحاسبية

4. اختبار معنوية معالم النموذج: اختبار نموذج القدرة على تمثيل العلاقة بين المتغيرين .

الجدول رقم (02 – 19)جدول تحليل التباين

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	sig
الانحدار	388.594	1	388.594	27.689	0.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

من خلال جدول التباين رقم (02 – 19) نجد أن قيمة ف تساوي 27.689 بالاحتمالية (sig) تساوي (0.00)وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه نرفض الفرض الصفري ونتقبل الفرض البديل الذي يؤكد قدرة النموذج على تمثيل العلاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم (02 – 20)نتائج اختبار معاملات الانحدار

المعاملات	معامل الانحدار B	قيمة T	sig
B^0	7.994	1.609	0.00
B^1	0.805	5.262	0.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

بالنسبة لثابت معامل الانحدار (B°) نجد أن قيمة الاحتمالية sig تساوي (0.00) وهي اصغر من مستوى المعنوية (0.05) وبتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تعتبر قيمة ثابت الانحدار 7.994 لهذا النموذج غير معنوية وتقبل الفرض البديل الذي يغبر معنوية قيمة معامل الانحدار.

أما بالنسبة لمعامل الانحدار (B1) نجد أن قيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) وهي اصغر من مستوى المعنوية (0.05) بالتالي نرفض الفرض الصغرى التي تعتبر قيمة معامل الانحدار لهذا النموذج غير معنوية ونقبل الفرض البديل الذي يعبر معنوية معامل الانحدار ومن خلال هذه النتيجة يمكن تمثيل النموذج بالعلاقة التالية :

جودة المعلومات المحاسبية =7.994+0.805*الإفصاح المحاسبي

الشكل رقم (2–5) شكل النموذج SCATTER PLOT

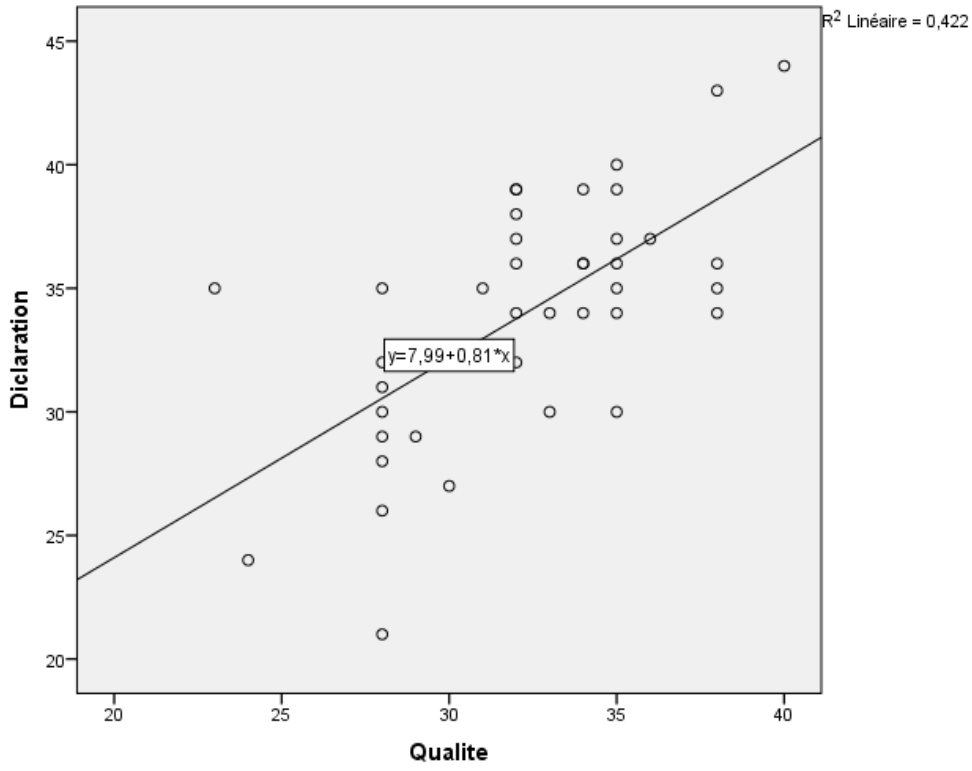

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان.

خلاصة :

تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف العينة التي تم الاستعانة بها ومن ثم تحليل إجابات هذه العينة والوصول إلى نتائج التي تجيبنا على الأسئلة الفرعية و تختبر لنا فرضيات الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها يتضح لنا جليا إن كل من جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي التي توفرها القوائم المالية لها دور في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن للقوائم المالية أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ،وذلك لكون متخذي القرارات الاستثمارية يعتبرون مخرجات النظام المحاسبي المالي توفر معلومات المالية تتصف بالجودة وتساعد مستثمرين على اختيار القرار الاستثماري المناسب بغية تعظيم المكاسب ،وعليه فانه يمكن القول أن المعلومات المحاسبية المفصحة عنها في هذه المخرجات تمثل البوصلة والمؤشر الاستراتيجي للمؤسسة سواءا كانت المعلومات الأساسية أو معلومات الإضافية مكملة ،خاصة في ظل النظام المحاسبي المالي الذي فرض على المؤسسات تقديم معلومات ذات جودة عالية و بالتالي تمكين المستثمرين من ترشيد قراراتهم .

من خلال دراستنا لهذا الموضوع إسقاط الجانب النظري على الجانب العملي تبين لنا دور جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح التي تقدمه القوائم المالية في اتخاذ القرار الاستثمار المالي .

❖ اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث، وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، يمكن التأكد من صحة الفرضيات كما يلي:

- **بخصوص الفرضية الأولى**: يعتمد القرار الاستثماري على المعلومات القوائم المالية فقط.

نعم يمكن تحقيق هذه الفرضية بشكل عام، حيث توفر القوائم المالية السنوية والمرحلية معلومات دقيقة وشاملة عن الأداء المالي للشركة. وتحتوي هذه القوائم على معلومات مثل الإيرادات، والتكاليف، والأرباح، والأصول، والخصوم، والتدفقات النقدية، وغيرها من المؤشرات المالية الرئيسية.

- **بخصوص الفرضية الثانية :** جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية تؤثر في مدى قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية موثوقة. وجود معلومات دقيقة وشفافة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين.

- **بخصوص الفرضية الثالثة** : أن الإفصاح المحاسبي يلعب دورًا حاسمًا في اتخاذ القرارات الاستثمارية المالية، حيث يساهم في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين لتقييم وتحليل الشركات واتخاذ القرارات الاستثمارية الناجحة.

❖ نتائج الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بإعدادها توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ توفر القوائم المالية معلومات محاسبية رسمية وموثوقة عن الأداء المالي للشركة، مما يساعد المستثمرين على تقييم المخاطر المالية والفرص الاستثمارية المحتملة؛

❖ توفر القوائم المالية المعلومات الدقيقة والشفافة التي تعزز الثقة لدى المستثمرين. عندما يكون هناك مستوى عالٍ من الشفافية والمصداقية في القوائم المالية، يصبح بإمكان المستثمرين اتخاذ قرارات استثمارية موثوقة وقائمة على معلومات دقيقة؛

❖ إن جودة المعلومات المحاسبية دور مهم عند الاتخاذ القرار الاستثماري حيث كلما اتصفت المصداقية زاد الاعتماد عليها وكلما كانت توقيت مناسب كلما كان لها اثر ايجابي على اتخاذ القرار الاستثماري؛

❖ إن المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية تتصف بالجودة لتصفها بخصائص النوعية التالية الموثوقية ،عدم التحيز،الملائمة،القابلية للفهم ،والقابلية للمقارنة؛

❖ تسهل عملية الإفصاح المحاسبي على المؤسسة التوفيق الأمثل بين احتياجاتها ومصادرها المالية لاتخاذ قرارات استثمارية تحقق أهدافها؛

❖ كلما تميزت المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية بالقدرة التنبؤية للأحداث والمخاطر في المستقبلية، يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.

❖ توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح ما يلي:

- توعية المستثمرين في سوق الأوراق المالية بأهمية دراسة القوائم المالية المنشورة، ودراسة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وذلك للاسترشاد بها في إتخاذ القرارات الإستثمارية؛
- مواكبة التطورات والتحديثات الحاصلة في مجال الإفصاح المحاسبي وإعداد القوائم المالية عن طريق القيام بالتعديلات المناسبة على النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وهو ما يسمح بتعزيز جودة المعلومات المحاسبية المقدمة والإفصاح المحاسبي؛
- ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات العامة المتعلقة بالإدارة و بتطورات ومستقبل الشركة المدرجة في سوق الأوراق المالية لما لهذه المعلومات من أهمية في بث الثقة للاستثمار بالشركة؛
- ضرورة تشجيع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والتركيز على كمية المعلومات والتوقيت وطريقة التوصيل والدقة حتى تحقق المعلومات المحاسبية المنشورة خصائص جودة المعلومات المحاسبية؛
- تكوين وتأهيل المستثمرين في سوق الأوراق المالية في الجزائر في مجال إتخاذ القرارات الاستثمارية المالية ليتمكنوا من إتخاذ القرارات الاستثمارية والاختيار بين البدائل المتاحة مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات في التعامل بفعالية مع المعلومات المحاسبية؛

- لابد من العمل على زيادة فهم الثقافة المحاسبية للمحاسبين والمستثمرين ومتخذي القرار من أجل فهم أكبر للقوائم المالية؛
- ضرورة تشجيع الدراسات والبحوث في مجال المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية في الجزائر وإجراء المزيد من الدراسات التي تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية وتطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر.

❖ آفاق الدراسة:

تناول هذا الموضوع القوائم المالية السنوية والمرحلية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي

ونظرا لاتساع الموضوع فإنه لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة، ومنه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطلبة وخطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة، فقد تبين لنا من خلال فصول الدراسة أن هذا الميدان خصب للبحث العلمي ويمكن من خلاله فتح الباب أمام بحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط سوق المال في الجزائر وأثره على قرارا الاستثمار؛
- أثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية على أنشطة سوق الأوراق المالية؛
- دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- قياس درجة ومدى الالتزام بالإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية؛
- تقييم جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية؛

تم بحمد الله

المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. احمد صلاح عطية ،"**مبادئ المحاسبة المالية نظام المعلومات الخدمة لمتخذي القرارات** "، دار الجامعية ،مصر ،2004،ص61.

2. أمين السيد احمد لطفي ، "**إعداد عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية** " ، ط1، دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2008، ص43 ص46

3. التميمي ارشد فؤاد ، "**الأسواق المالية (الإطار في تنظيم وتقييم الأدوات**)"،دار اليازوري ، عمان 2010، ص100.

4. الجعارات خالد جمال ، "**معيار التقارير المالية الدولية** "، ثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ،2008 ،ص 24ص26.

5. حسين عطا غنيم، "**دراسات في التمويل**"، الناشر المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005 ،ص95.

6. حسين يوسف ،سمير معذى الرشاني ،"**موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المحاسبية الدولية**" ، دار الثقافة ،عمان ،الأردن ، 2012،ص 78.

7. حنفي عبد الفتاح ، "**القياس والتقويم في المحاسبة المالية** "،دار الكتاب الحديث ،مصر ،2008،ص 197.

8. خالد جمال جعرات ،"**معيار التقارير المالية ودولية IASs IFRSs**"،الطبعة الأولى ،إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن،2008،ص113ص114.

9. خربوش حسني علي وارشيد عبد المنعم رضا ، **الأسواق المالية "البورصة الاسهم و السندات المالية** "الطبعة الاولى دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان 2010 ،ص 17

10. خيضر حسان ،"**تحليل الأسواق المالية** "، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية معهد التخطيط العربي ،العدد 3،الكويت ،2004 ص3.

11. الدعمي عباس كاضم ، "**السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية** "، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، الاسواق المالية (بورصة الأسهم والسندات المالية) الطبعة الأولى دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010، ص17.

12. رسمية احمد أبو موسى ، **أسواق المالية والنقدية** ، الطبعة الأولى ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004، ص 22 ص 23.

13.رضوان حلوة حنان أسامة الحارس وآخرون ، "**أسس المحاسبة المالية**" ،دار الجامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن طبعة 1، 2004، ص126.

14.رفيق شرياق ،"**أسواق مالية** "،كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 8ماي 1945، قالمة ، 2018.

15.سالم القرالة، مثقال حمود. **اثر استخدام التكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين** . مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، عمان.2011 ص 83ص84.

16.سلامة شوقي ، "**أنظمة المعلومات وطرق الاختزان والاسترجاع**"، مطبعة السلام، الكويت، 1990 ، ص 17.

17.سمير محمد و طارق عبد العال حماد ،"**قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفق لمعايير المحاسبية الدولية** "،اتحاد المصاريف العربية ،2000،ص 20.

18.شقيري نوري موسى و الآخرون ، **المؤسسات المالية المحلية والدولية** ، الطبعة الأولى ، دار المسير للنشر و التوزيع والطابعة ، عمان ، 2009، ص40.

19.الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، (منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1990 ،(ص: 102

20.الصافي وليد و بكري انس ، "**الأسواق المالية الدولية** "، الطبعة الأولى ، دار بداية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010، ص 34.

21.طارق عبد العال حماد ،**التقارير المالية** ،الدار الجامعية ، مصر ،2005،ص 35

22.طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: عرض القوائم المالية، (الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ،ص114.

23.طلال الحجاوي ،ريان نعوم "**المحاسبة المالية** "، مناهج الجامعات العالمية ،دار جهينة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2007،ص 35

24.عادل رزق،" **أدارة الأزمات المالية العالمية منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية و التطبيق**" ، ط 1، مجموعة النيل العربية ،مصر ،2010 ص 45

25.عباس مهدي شيراز ،" **نظرية المحاسبية** " ، دار السلاسل ،الكويت 1999، ص 230.

26.عبد المجيد المهيلمي، "**التحليل الفني للأسواق المالية**"، البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ،الطبعة الخامسة، ص47.

27.عبد المجيد المهيلمي، "**التحليل الفني للأسواق المالية**"،البلاغ للطباعة و النشر والتوزيع،2007،الأردن، الطبعة السادسة، ص 38

28.عبد النبي محمد احمد ، **الأسواق المالية (الأصول العلمية و التحليل الأساسي**) الطبعة الأولى ، زمزم ناشرون وموزعون ،عمان ،2009،ص34.

29.عصام حسين،" **أسواق الوراق المالية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007 ،ص163.

30.عماد صالح سلام، "**إدارة أزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة**"، جامعة عين الشمس،مصر، 2002 ، ص232.

31.فاخر عبد الستار حيدر، "**التحليل الاقتصادي لتغيرات أسعار الأسهم**"، دار المريخ، الرياض، 2002 ص3.

32.فارس ناصف الشبري ،"**مبادئ المالية**" ،الطبعة الأولى ، دار الوائل للنشر ، الأردن ،2012،ص84.

33.فارس ناصيف الشبري وغسان سالم الطالب ، "**المبادئ المالية 1**"، دار الوائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، طبعة الأولى ،2012،ص59.

34. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، (الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ،ص، 37.

35.لخضر علاوي ،"**المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF**"،أوراق الزرقاء ، الجزائر 2014،ص402.

36.لدريوش احمد بن يوسف ، "**البورصة** "، مجلة اضاءات ، العدد 05، معهد الدراسات المصرفية ، الكويت جويلية 2010، ص02.

37.مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008 ،ص 274.

38.مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية** ،دار ايتراك، القاهرة، 2005،ص 577.

39.محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، "**مبادئ وأساسيات الاستثمار**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006 ،ص171.

40.محمد صالح الحناوي وآخرون،"**الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها مدخل للتحليل الأساسي والفني**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005/2004 ، ص129.

41.محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، "**الاستثمار في البورصة**"، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ،ص103.

42.الموسوري حيدر يونس ،"**المصاريف الإسلامية أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية** "، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ،2011 ص86.

43.ناصر دادي عدون و معراج هواري ،"**دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**" ،المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر (دون سنة) ص 4.

44.نصار خالد محمد،"**آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية (دراسة تطبيقية على المستثمرين في قطاع غزة)**"،منكرة مجي ستار قسم المحاسبة والتمويل ، جامعة غزة فلسطين ، 2006، ص34.

45.هادي رضا الصفار ، "**مبادئ المحاسبة المالية (المقياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية)** "،الجزء الثاني ،دار الثقافة والتوزيع ، الأردن ،2009،ص494.

46.هادي رضا الصفار، "**مبادئ المحاسبة المالية القياس و الاعتراف و الإفصاح و التقارير المحاسبية** "، طبعة الأولى، الجزء الثاني، دار الثقافة، بدون بلد، 2009، ص 76.

47.الهندي منير إبراهيم ، "**إدارة المنشات المالية وأسواق المال**" ، منشاة المعارف ، القاهرة ، 2006، ص470.

48. وصفي فتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 35.

49.وليد ناجي الحيالي، "**المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**"، دار حنين، عمان، الأردن، 1996 ص 371.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات

1– بدوي، إلياس. **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وفق المعايير الدولية(IFRS/IAS)في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية.** مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.2012.

2– بن قمجة زهرة **اثر فعالية أداء الأسواق الأوراق المالية على النشاط الاقتصادي (دراسة قياسية المقارنة بين البورصة عمان خلال الفترة الممتدة من 2000–2013)** جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية تجارية و علوم التسيير أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة المالية للمؤسسات ،2014/2013 ، ص3.

3– بورويسة سعاد ،"**اثر تطبيق المحاسبة الدولية غي المؤسسة الاقتصادية**" ،مذكرة ماجستر ، منشور كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير ،مدرسة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة ،2010،ص185.

4– حسين عبد الجليل غزوي، "**حزكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية – دراسة إخبارية على شركة المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية–**"، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة/التحليل المالي غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك كمية الاقتصاد قسم المحاسبة، الدنمارك، 2010 ،ص ص 53-54.

5– حنان علي العطاس، « قياس أثر التطبيق المحاسبي لمعايير جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق الأسهم السعودي »، رسالة ماجستير(غير منشور)، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2010 ،ص 93

6– ضيف الله محمد الهاد ي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة، الجزائر، 2014، ص106.

7– العابدي، دلال **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية** مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.2016 ص 92.

8– عجيلة حنان ،" **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**" ،مذكرة ماجستير ،تخصص أنظمة المعلومات و مراقبة التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،2013 ،ص 37.

9-عفون حفيظة ، "**اثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة القوائم المالية** "،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وضرائب، جامعة ابن خلدون تيارت ،2015،ص49.

10- عكرمي محمد أمين،هروال محمد أمين، "**دور القوائم المالية في تحقيق موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرار الإداري**" ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر ،تخصص محاسبة وجباية معمقة ،جامعة ابن خلدون تيارت، 2019،ص15.

11- قاسمي. أسماء . **أهمية تدريب موارد بشرية في المشروعات الصغيرة** .مذكرة ماسًتر، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة.2012

12- لزعر محمد سامي. **التحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**. مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة.2012.

13- محمد الهادي هلالا ،"**جودة المعلومات المالية و دورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية** "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ،جامعة سعد دحلب ،2010،ص 40

ثالثا : المجلات و الدوريات

1. أبو ذر مسند أبوزيد محمد."**لجان التدقيق ودورها في زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية**"مجلة العلوم الإدارية.2018. العدد2.
2. بن يدير، فارس وآخرون. **واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر** الدراسات الاقتصادية الكمية. العدد الثاني، ورقلة2016 ص238.
3. بشرى منجم عبد الله المشهد لني ، "**دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،جامعة العراق ، العدد 26، 2011، ص298.
4. جواد احمد حداد،"**واقع التقارير و القوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة فلسطينية المحدودة**"،مجلة جامعة القدس المفتوحة الأبحاث والدراسات العدد2012،27،ص269.
5. الخطيب خالد، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل معيار المحاسبي الدوري الأول**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2002، ص 156.

6. رشا حمادة، " **أثر الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01 ،العدد 26 ،2010 ،ص: 316

7. رضا إبراهيم صالح، « **العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية دراسة نظرية تطبيقية** »، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد 02 ،كلية التجارة، جامعة طنطا، 2010 ،ص : 393

8. فريح حسان محمد. **دور التدقيق الخارجي في الحد من تأثَير المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.** مجلة جامعة ذي قار. المجلد 11 ،العدد3.2016.

9. لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين .للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29 ، العدد الأول،2007 ، ص ص 186-187.

10. مجدي محمد سامي، " **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02 ،جامعة الإسكندرية، المجلد 46 ،2009 ، ص: 27

رابعا: الملتقيات

1. خليل عبد الرزاق، عبيدي نعيمة، **الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي scfو تحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإفصاح المحاسبي

المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS و المعايير الدولية للمراجعة IAS ،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 31و 31 ديسمبر 2011 ،ص11 .

2. مسامح، مختار **النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية التطبيق غَير مؤهل. ملتقي دولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل النظام المحاسبي المالي** ، جامعة الوادي.2011 ،ص 29 .

3. هواري سويسي، « نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومة المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي »، الملتقي العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ورقلة، الجزائر، 30/29 نوفمبر 2011 ،ص 15

4. هوام جمعة، "**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**"، ملتقى وطني حول الحكومة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، أم البواقي، الجزائر، ص ص 17 - 18.

خامسا: النصوص التشريعيةو القانونية

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19، 2009/03/25 ، ص22

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009. ص22 ص23

سادسا: منتديات

1. منتديات ستار تيمز دراسة تفصيلية لعناصر جدول حسابات النتائج ، ص1 ، 2016/05/22 www.starimes.com/t=24103380.

باللغة الفرنسية:

1. Berrag.M.**Le Marche Financier en Algerie entre la Realite et les esperances**. mémoire de magisterscience de gestion ecole superieur de commerce.Algerier.1993.p.50.

2. Bertrand Jacquillat, Bruno Solnik, **les marchés financiers et gestion de portefeuille**, Dunod, Paris, 2è m e édition, 1976, pp 2-3
3. F.LEROUX, **Marchés internationaux des capitaux**, Montréal, 2eme édition, 1995, p: 03. 43
4. G.Nashwa,« **Audit Committee**: **the Solution to quality Financial Reporting**», the CPA Journal, December 2003, P : 06.
5. Philippe TOURON, **Comptabilité en IFRS** , Edition d'organisation, Paris, 2004 ; p 09
6. Stéphane un. **GUIDE D'APPLICATION DES NORMES**. **LA S /I F R S**. Editions Berti .Alger .2011.p20
7. Vernim men pierre .**FINANCE D'ENTREPRISE**. Dalloz .7 éme édition .paris .2009 .P34

الملاحق

الملحق 01

محتوى ميزانية الأصول للسنة المالية المقفلة N/12/31

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق 02

محتوى ميزانية الخصوم للسنة المالية المقفلة N/12/31

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق 03

حساب النتائج (حسب الطبيعة)

حسـاب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 – النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق 04

حساب النتائج (حسب الوظيفة)

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثال

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق 05

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق 06

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق 07

جدول تغير الأموال الخاصة

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق 08

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

سيدي، سيدتي المحترم (ة)

تحية طيبة وبعد.....

الاستبيان

في إطار انجاز مذكرة ماستر بعنوان :" **القوائم المالية السنوية والمرحلية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي"**

يسعدني ويشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان آملين سيداتكم التكرم بالإجابة عن الأسئلة بدقة وموضوعية وذلك بوضع علامة (X) أما الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم مع العلم أن إجاباتكم ستحظى بسرية تامة و تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط إن تعاونكم يعتبر أساسا لنجاح هذا البحث .

وفي الأخير تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

الباحثان: **الأستاذ المشرف:**

بصديق أمينة **د. روتال عبد القادر**

بلقندوز شهيناز

البيانات الشخصية

يرجى وضع عالم (X) في الخانة المناسب :

1 .الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2 .العمر:

اقل من 30 سنة ☐ من 31.40 سنة ☐ من 41.50 سنة☐ أكثر من 50 سنة ☐

3 .المستوى العلمي:

ماجستير ☐ دكتوراه ☐ تأهيل جامعي ☐ أستاذ التعليم العالي ☐

4.سنوات الخبرة:

اقل من 10 سنوات ☐ من 10.15سنوات ☐ من16.20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

المحور الأول: دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي.

يرجى وضع علامة (X) في المربع الذي يلاءم رأيك.

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يمثل التوقيت الملائم للمعلومة عنصر أساسي لترشيد قرار الاستثماري					
2	تساهم موثوقية المعلومات المالية في ترشيد قرارات الاستثمارية					
3	تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم بالحيادة والبعد عن التحيز مما تزيد من مصداقيتها لدى المستثمرين .					
4	يساهم توفير المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة .					
5	فهم المعلومات المحاسبية المتعلقة بالاستثمارات المحتملة يسمح للمستثمرين بتقييم الفرص والمخاطر المحتملة بشكل صحيح.					
6	تستخدم المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات المالية ولضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حالة حدوثها.					
7	تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة وتعد من أهم الخصائص الثانوية للجودة التي تجعل عملية اتخاذ قرارات الأكثر دقة وموضوعية					
8	مساهمة ثبات المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية					

المحور الثاني: دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي.

يرجى وضع علامة (X) في المربع الذي يلاءم رأيك.

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تحقيق العدالة و المساواة في الحصول على القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار يستوجب ضرورة الإفصاح المحاسبي.					
2	يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى توفير المعلومات التي يحتاجها متخذ القرارات الاستثمارية .					
3	يساهم الإفصاح المحاسبي في تخفيض حالات عدم التأكد عند اتخاذ قرار الاستثمار .					
4	يحقق الإفصاح المحاسبي عند اتخاذ القرار الاستثماري فاعلية اكبر وجودة في الأداء.					
5	يساعد الإفصاح المحاسبي على زيادة قدرة ومهارات متخذي القرار					
6	يؤثر الإفصاح المحاسبي على طبيعة ونوعية الأسهم المستثمر فيها .					
7	يساهم الإفصاح المحاسبي في التنبؤ بأسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق، مما يساعد على اتخاذ قرارات الاستثمارية					
8	يوفر الإفصاح المحاسبي مجموعة من الإجراءات الرقابية و كشف أخطاء في حالة حدوثها .					
9	يساهم الإفصاح المحاسبي في تقييم المخاطر عند اتخاذ قرارات استثمارية					

الملحق 08

regression

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,649[a]	,422	,406	3,746

a. Prédicteurs : (Constante), Qualite

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	388,594	1	388,594	27,689	,000[b]
	Résidu	533,306	38	14,034		
	Total	921,900	39			

a. Variable dépendante : Diclaration

b. Prédicteurs : (Constante), Qualite

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	7,994	4,968		1,609	,000
	Qualite	,805	,153	,649	5,262	,000

a. Variable dépendante : Diclaration

Corrélations

		Qualite	Diclaration
Qualite	Corrélation de Pearson	1	,649**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	40	40
Diclaration	Corrélation de Pearson	,649**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,743	9

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,699	8

Corrélations

		Diclaration
D1	Corrélation de Pearson	,486**
	Sig. (bilatérale)	,007
	N	30
D2	Corrélation de Pearson	,373*
	Sig. (bilatérale)	,043
	N	30
D3	Corrélation de Pearson	,521**
	Sig. (bilatérale)	,003
	N	30
D4	Corrélation de Pearson	,460*
	Sig. (bilatérale)	,011
	N	30

D5	Corrélation de Pearson	,737**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
D6	Corrélation de Pearson	,731**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
D7	Corrélation de Pearson	,716**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
D8	Corrélation de Pearson	,461*
	Sig. (bilatérale)	,010
	N	30
D9	Corrélation de Pearson	,635**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
Diclaration	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	30

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Corrélations

		Qualite
Q1	Corrélation de Pearson	,496**
	Sig. (bilatérale)	,005
	N	30
Q2	Corrélation de Pearson	,632**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
Q3	Corrélation de Pearson	,470**
	Sig. (bilatérale)	,009
	N	30
Q4	Corrélation de Pearson	,735**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
Q5	Corrélation de Pearson	,492**
	Sig. (bilatérale)	,006
	N	30
Q6	Corrélation de Pearson	,643**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
Q7	Corrélation de Pearson	,501**
	Sig. (bilatérale)	,005
	N	30
Q8	Corrélation de Pearson	,491**
	Sig. (bilatérale)	,006
	N	30

Qualite	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	30

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Tests de normalité

		Kolmogorov-Smirnov[c]			Shapiro-Wilk		
	Qualite	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Diclaration	28	,156	8	,200*	,967	8	,874
	29	,260	2	.			
	32	,258	5	,200*	,831	5	,141
	34	,260	2	.			
	35	,173	5	,200*	,991	5	,984
	38	,260	2	.			

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

المستخلص

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية السنوية والمرحلية أداة هامة في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار المالي للأفراد والشركات. مما تتألف القوائم المالية السنوية من مجموعة من البيانات والتقارير المالية التي تظهر وضعية الشركة المالية خلال فترة زمنية معينة، بينما تتعلق القوائم المالية المرحلية بفترات زمنية أقصر مثل الربع السنوي أو الشهري.

تحتوي القوائم المالية عادةً على ثلاثة أقسام رئيسية: القائمة الدخلية (الدخل والمصروفات)، والميزانية (الأصول والخصوم وحقوق الملكية)، والتدفقات النقدية.

حيث تم تسليط الضوء على القوائم المالية السنوية والمرحلية ومن ثم إلى اتخاذ قرار الاستثمار المالي و أخيرا حاولنا دراسة أهمية جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار المالي. وللتأكد من هدفنا في الدراسة قمنا بإجراء دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين المختصين و المهنيين المحاسبين حيث تم توزيع استبيان عليهم ،و خلصت الدراسة إلى انه لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي لابد من إعداد كل من القوائم المالية السنوية و المرحلية لتلبية احتياجات المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية:

القوائم المالية السنوية والمرحلية ،اتخاذ قرارات ، الاستثمار المالي ،القائمة الدخلية ،الميزانية ،التدفقات النقدية ، المستثمرون،الأسواق المالية ،جودة المعلومات المحاسبية ، الإفصاح المحاسبي .

Abstract:

The aim of this study is that the annual and interim financial statements are an important tool in the process of making financial investment decisions for individuals and companies. The annual financial statements consist of a set of financial data and reports that show the company's financial position during a specific period of time, while the interim financial statements relate to shorter periods of time such as the annual or monthly quarters.

Financial statements usually contain three main sections: the income statement (income and expenses), the balance sheet (assets, liabilities, and equity), and the cash flows.

Where the light was highlighted on the annual and interim financial statements, and then to the financial investment decision-making, and finally we tried to study the importance of the quality of accounting information and accounting disclosure in making the financial investment decision. To ensure our goal in the study, we conducted a field study on a sample of university professors, where a questionnaire was distributed to them, and the study concluded that to achieve the quality of accounting information and accounting disclosure, both annual and interim financial statements must be prepared to meet the needs of users to make their investment decisions.

key words:

Annual and interim financial statements ، Decision making ، Financial investment Income statement ، Balance sheet ، Cash flows ، Investors ، Financial markets Quality of accounting information ، Accounting disclosure.